

تعزيز التفوق واتباع أفضل الممارسات في آليات المراقبة المحلية والمراسد الحضرية الوطنية في المدن العربية والإسلامية

معلومات أفضل لمدن أفضل





« دليل إنشاء مرصد حضري

أن المادة المقدمة والإظهار المستخدم لا يدل على تعبير أي رأي مطلقاً من ناحية أمانة الأمم المتحدة تتعلق بالمنزلة القانونية لأي بلد، أرض، منطقة هي المدينة، أو سلطاتها أو يتعلق بتحديد حدوده أو نظامها الإقتصادي أو درجتها التطويرية. كما أن التحليل والاستنتاجات وتوصيات الكتاب لا تعكسان وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل UN-Habitat)، المجلس الحاكم بالموئل أو الدول الأعضاء.

مقتطفات من هذا الدليل (النشر) قد يعاد إنتاجها بدون تفويض، بشرط أن يشار إلى المصدر

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٦.

للحصول على مشورات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من خلال المكتب الإقليمي أو مباشراً من:

ص.ب ٣٠٣٠ نيروبي ، كينيا فاكس: ٧٦٢٤٠٦٠ (٢٠ - ٢٥٤) +

بريد إلكتروني: unhabitat@unhabitat.org

موقع الشبكة: <http://www.unhabitat.org>

إعداد الاصدار العربي للدليل كأحد نشاطات وإنجازات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة، مواكبا لإطلاق الموئل (جائزة المدينة المنورة والموئل للمراصد الحضرية)

قام بالترجمة كل من:

دكتور مهندس حاتم بن عمر طه

أمين المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة - خبير المراصد الحضرية واستنباط المؤشرات

مهندس محمد السيد طلبية

مخطط واخصائي مراصد حضرية

أمانة منطقة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨ م

ص.ب ٤٩٥٢ أمانة المدينة المنورة

المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية

فاكس: ٨٤٠٣٨٨٠ (٤ - ٩٦٦) +

موقع الشبكة: www.observe-md.gov.sa



جائزة المدينة
Al Madinah Award

UN-HABITAT

Al Madinah Award

تعزيز التفوق وإتباع أفضل الممارسات في آليات المراقبة المحلية والمراسد الحضرية الوطنية
في المدن العربية والإسلامية

<< تمهيد

يعمل (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المونل) كل عام بجمع المعلومات لأغراض إعداد التقارير حول أوضاع الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية والفقر في كافة أنحاء المعمورة، حيث كنا نستعين بالمعلومات التي يتم جمعها بواسطة الحكومات في المسوح الروتينية والتعداد وآليات التقارير الأخرى. بيد أن المعلومات الدقيقة والمحدثة حول أوضاع المناطق الحضرية لا تكون متوفرة على الدوام، فضلاً عن عدم توفر المعلومات على مستوى المناطق لغالبية المدن، وباعتبار وكالة الأمم المتحدة الجهة المسؤولة عن رصد التقدم العالمي الذي يتم إحرازه لتحقيق هدف التنمية الألفية ٧ الغاية ١١ والرامية لتحسين المستوى المعيشي لسكان الأحياء الفقيرة؛ فيتطلب (برنامج المونل) وجود معلومات حضرية موثوقة تقدم رؤية حول الفروقات في إمكانيات إيجاد المساكن والخدمات الأساسية في المدن. كما باتت مسألة فهم أشكال عدم المساواة داخل المدن، وفيما بينها مسألة هامة خلال العقد المنصرم، وذلك في ضوء تزايد وتيرة عملية التحضر والجهود التي تبذلها الحكومات لتوزيع الموارد في الميادين التي تكون في أمس الحاجة لها.

وقد عمل (برنامج المونل) في عام ١٩٩٧م بإنشاء المرصد الحضري العالمي للمساعدة في إيجاد حلول خلاقة لمشكلة قصور المعلومات الحضرية، وبصفته كمسؤول عن إعداد (معلومات أفضل لمدن أفضل)، فقد بدأ المرصد الحضري العالمي في المشاركة مع المسؤولين المحليين والوطنيين في دول محددة لتطوير نظم جمع البيانات الحضرية والتي تعد ذات صلة بالجوانب المحلية وذات ترابط عالمي. لذا، فيمثل هذا الدليل ثمرة جهد متواصل للمرصد الحضري العالمي والشركاء في كافة بقاع العالم على مر أكثر من عقد من الزمن. كما يتضمن هذا الدليل وصفاً لآلية إنشاء مرصد حضري محلي أو وطني بغية إعداد، وتحليل، وتوزيع البيانات الحضرية القيمة واللازمة لعمل صناع القرار المحليين وجهات المراقبة الدولية على حد سواء. كما يمكن إعادة تكييف العملية خطوة بخطوة بشكل يسير ضمن مختلف السياقات، حيث يتم دعمها بواسطة أدوات ومعارف جديدة تم تطويرها من قبل (برنامج المونل).

إن دليل (معلومات أفضل لمدن أفضل) يعد أكثر من شعار للمرصد الحضري العالمي، بل إنه يمثل هدفاً أساسياً (لبرنامج المونل) في عصر النمو والتطور، والتغيير الحضري السريع. كما أننا نأمل في أن يساعد هذا الدليل كلاً من الحكومات، والباحثين، وأصحاب المصالح في كافة مناحي الإدارة الحضرية للحصول على المعلومات التي يحتاجونها بغية صياغة القرارات الواعية بالإجابة عن مواطنيهم.

آنا كاجومولو تيباجوكا

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

المدير التنفيذي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل)

<< معلومات أفضل لمدن أفضل: دليل إنشاء مرصد حضري

<< شكر وتقدير

مثل المراصد الحضرية نفسها، فيمثل هذا الدليل ثمرة جهود مشتركة تسعى لتقديم معلومات جيدة يمكن استخدامها في تحسين نوعية الحياة في المدن، كما قام السيد تانزيب جاود هوري بإعداده، حيث كان مسؤولاً عن تطوير شبكة المرصد الحضري في برنامج الموئل. علاوة على ذلك، فقد عمل التزام السيد تانزيب لتقديم أدوات مفيدة للحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصالح المشتركة في المناطق الحضرية على المساعدة في خلق عملية واضحة، ومنسجمة يمكن تكرارها والاعتماد عليها لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية حول العالم. بيد أن الوفاة المفاجئة للسيد تانزيب في عام ٢٠٠٦ م قد خلفت فراغاً يصعب شغله، لكننا نأمل وبإكمال الدليل الذي بدأه من أن تنمو المراصد من خلال هذه العملية وتزدهر وتصبح أداة مفيدة لصانعي القرار في كل مكان.

لقد ساهم السيد أدواردو لوبيز مورينو - رئيس المرصد الحضري العالمي بصورة كبيرة في تطوير هذا الدليل.

كما كانت هنالك مساعدة قيمة لكل من السادة جورا مويوب، أيرس كنابي، معروفة حسين، فيليب مكبونقو، ميسمي ريزلهيلبر في هذا الدليل، وذلك بتقديم معلومات محدثة حول نظام تطوير أنظمة المؤشرات واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وبرنامج (UrbanInfo) الذي تم تطويره بواسطة (برنامج الموئل)، وقد قام دراسي فارني بمراجعة وتنسيق النص.

ويتقدم المرصد الحضري العالمي، التابع لبرنامج الموئل بجزيل الشكر لكافة الأطراف المشاركة في شبكة المرصد الحضري العالمي والذين قدموا المعلومات حول عملياتهم، الأمر الذي أكد مشاركتهم القيمة في إعداد هذا الدليل.

« المحتويات

١	دليل إنشاء مرصد حضري
٣	تمهيد
٤	شكر وتقدير
٦	تقديم
٧	إهداء
٨	مقدمة
١٠	الفصل الأول:
١٠	تطوير شبكة المرصد الحضري العالمي التابعة للأمم المتحدة
١٢	ما هو المرصد الحضري؟
١٥	لماذا يتم إنشاء مرصد حضري؟
١٨	الفصل الثاني:
١٩	خطوات بناء مرصد حضري على المستوى المحلي أو الوطني
٢٦	الدعم من المرصد الحضري العالمي في مرحلة البدء
٣٣	الفصل الثالث:
٣٣	المعلومات الحضرية (UrbanInfo)
٣٧	إعداد مؤشرات ذكية للمرصد الحضري
٤٠	الفصل الرابع:
٤٠	دليل بقاء المرصد الحضري: المشاكل التي يجب تجنبها
٤٤	الملحق ١
٤٤	إستراتيجية المرصد الحضري العالمي لبناء القدرات المحلية

<< تقديم

الاصدار العربي

تأخذ المدن حيويتها وبهاءها من سكانها، ويعكس سكان المدينة بحيويتهم فعالية ما تقدم المدينة لهم ويؤثر بحياتهم من جميع نواحيها.

إن من أولويات المدن استكشاف ومعرفة الاحتياجات التنموية للسكان واستباقها بوضع آليات وطرق مختلفة، لعل أبرزها فعالية هو إنشاء نظام مراقبة ورصد لما يدور فعلياً في المدينة بمفهوم قياس الأداء أو استكشاف الحاجات المستقبلية لسكان المدينة والعمل على توفيرها في الأوان.

إن إنشاء مراصد حضرية على الصعيد المحلي أو الوطني هو الخطوة العملية والفعالة الأولى لاستكشاف ورصد احتياجات المدينة والعمل على توفيرها. فيوفر المرصد الحضري المعلومات الأساسية حول كافة القطاعات التنموية في المدن، كما يوفر آلية لقياس حسن الأداء ويستنبط مؤشرات تنموية مختلفة تسهم بشكل فاعل في تغيير أو إصلاح السياسات التنموية الحضرية.

تحتضن أمانة المدينة المنورة واحداً من أفضل المراصد الحضرية المحلية فعالية، والذي يشار إليه دائماً كمرصد ريادي في منطقة الشرق الأوسط. ولقد شرعت الأمانة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإنشاء «جائزة المدينة» للتميز في حقل المراقبة والمراصد الحضرية في المدن العربية الإسلامية. تسعى هذه الجائزة إلى تعميم تجربة المراصد الحضرية في المدن العربية والإسلامية من خلال التمييز في عمل المراصد الحضرية، وتشجيع أفضل الممارسات في المراصد الحضرية المحلية والوطنية.

ويأتي هذا الدليل كأول المنشورات «لجائزة المدينة» لمساعدة البلديات والمعنيين بالعمل المدني والحضري على إنشاء المراصد. فالدليل الذي ترجم عن النص الإنجليزي الذي أعد من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصادر في نيروبي، كينيا، يوفر خطوات عملية وواقعية ومنهجية في إنشاء المراصد الحضرية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني.

ولعل هذا الدليل سيكون بداية لتأسيس أديبات متخصصة في أمور المراصد الحضرية، شاكراً لأمانة المدينة المنورة لمساعدتها الكريمة في ترجمة وتهيئة وطباعة هذا الدليل الذي يوفر الخطوات الأولى نحو إصلاح السياسات الحضرية

وتدعيم الأسس التنموية المستدامة لمدن حيوية ومزدهرة وأمنة.

علي ماجد شبو

رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

« إهداء الإصدار العربي

لقد باتت المراصد الحضرية تمثل حاجة إدارية وإستراتيجية لدعم صناعة القرار التنموي من خلال مجموعة من حزم المؤشرات الحضرية الدولية منها والمحلية التي يتم استنباطها من واقع الحال التنموي للمدن والدول.

ونظراً للحاجة الملحة لإيجاد وحدة معرفية لفهم المصطلحات والمعايير ووحدة إدراك للأهداف والغايات؛ فقد وجدنا أنه من المناسب وضع ترجمة باللغة العربية لدليل إنشاء مرصد حضري الذي سبق إعداده ونشره من قبل المرصد الحضري العالمي وهذا الإصدار باللغة العربية نعتبه مساهمة منا في تحقيق أعلى قدر ممكن من الفائدة من إعداد الإصدار الاساسي من الدليل الذي يقدم تعريفاً وافياً للمراصد الحضرية والمؤشرات ومنظومة المراصد وشركاء الرصد الحضري المتوقع إشراكهم فيها، وكذلك، فإنه يقدم الدعم والمعونة الفنية والتقنية للمدن والدول العربية لآليات التأسيس والتشغيل والتصريح بالربط والتشبيك الدولي.

كما تأتي هذه الترجمة ضمن مجموعة من الإصدارات التي سيتم إعدادها باللغة العربية متزامنة مع إعلان المؤئل للجائزة التي أطلقها باسم (جائزة المدينة المنورة والمؤئل للمراصد الحضرية) لتحفيز المدن والدول لإنشاء وتشغيل المراصد الحضرية، وتحفيز تلك القائمة منها لاستمرار عطائها وتحقيق أهدافها.

ونحن إذ نقدم هذا الجهد كأحد نشاطات وإنجازات المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة؛ فإننا نشيد بالخطوات الإجرائية والمبادرات التنسيقية التي يسلكها أعضاء فرق العمل المختلفة الممثلة لمكاتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل)، ونقدم شكرنا لما يبذلونه من جهود مثمرة في هذا المجال.

مهندس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحصين

أمين منطقة المدينة المنورة

نائب رئيس مجلس المرصد الحضري المحلي

<< مقدمة

تعاني المدن في كافة أنحاء العالم من أزمة حادة تعيق مقدرتها على وضع السياسات الجيدة وتقديم الخدمات الضرورية لسكانها؛ ألا وهي كارثة المعلومات المفيدة والدقيقة. علاوة على ذلك، ونظراً لنقص المعلومات التفصيلية للخصائص الديموغرافية والاقتصادية، والثقافية، والطبيعية، والبيئية في المدن، فهناك العديد من المخططين وصانعي القرار ممن يعملون في بيئة مجهولة، حيث يعملون على تخصيص الموارد في القضايا الآتية والجوانب الملحة بدلاً من الاستثمار في إيجاد التغيير المستمر على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فتتجلى تكاليف هذه الكارثة الواسعة في المعلومات على هيئة امتداد العشوائيات وقلة مساحات الغابات والأراضي الزراعية، وتعميق المشاكل الاجتماعية، و تزايد انعدام الأمن. كما تتضح هنا حاجة مديري المدينة والمواطنين لاتخاذ قرارات أفضل والتي تتمثل في: زيادة المقدرة المحلية على تجميع وتقييم واستخدام البيانات الحضرية.

كما يمكن القضاء على أزمة المعلومات من خلال توفير معلومات البيانات المحدثة التي يمكن الاعتماد عليها والقائمة على مجموعة من المؤشرات الهادفة - الخصائص التي يمكن استخدامها لقياس الأوضاع المحلية مثل (نسب السكان الذين تصلهم الخدمات الرئيسية أو تكاليف معيشة الأسرة في مختلف أجزاء المدينة) بالإضافة لوسائل تحويل المعلومات المجمعة إلى سياسات جيدة وخطط حضرية.

ولقد واجهت السلطات والمنظمات المحلية معوقات عدة جّراء الافتقار للقدرات، وتحديدًا في الدول النامية، على جمع وتقويم البيانات لكي تتم ترجمتها إلى معلومات مفيدة ونشرها بصورة واسعة. كما تقتقر العديد من المدن في كل من الدول النامية والمتقدمة للمعلومات الدقيقة والمحدثة التي يمكن الاعتماد عليها، وذلك نظراً لعدم وجود نظام متجانس يمكن الاعتماد عليه لجمع البيانات الحضرية.

حيث إنه عادة ما تكون غالبية المعلومات التي يتم الرجوع إليها لصنع القرارات الأساسية مما يلي:

- معلومات يتم جمعها على مستوى غير مناسب فيما يتصل بالجوانب المحلية (مثال إجمالي الناتج المحلي).
- معلومات يتم إعدادها وإصدارها بشكل غير نظامي لأغراض صياغة القرارات في الوقت المناسب (مثل التعداد السكاني القومي).
- معلومات تكون خارج النطاق لاحتياجات سياسة محددة وغير مناسبة لعمل سياسة مفصلة على مستوى المدينة.

وفي ظل مواصلة الحكومات في توجيهها نحو زيادة مستوى اللامركزية ونقل عملية صنع القرار إلى المستوى المحلي، قد باتت عملية تقسيم البيانات الحضرية وفهم آليات الحركة داخل المدن أمراً ذا أهمية متزايدة لضمان تقدم المناطق الحضرية وضمان حيوية وصحة سكانها.

أما بالنسبة للأشخاص في المدن المنتجة، فتعد المعرفة عاملاً رئيساً. من جهة أخرى، ومن خلال العمل المشترك لتطوير وتجميع البيانات حول المؤشرات المتعلقة بالجوانب المحلية، فيحصل كل من المواطنين وصنّاع القرار على المعرفة التي يحتاجونها بغية تحقيق التغيير الإيجابي. كما يتطلب تحقيق هذا الأمر وجود جهود متناسقة من أجل تأسيس نظم مراقبة التنمية الحضرية. كما يتضمن هذا الدليل وصفاً لنموذج المرصد الحضري لجمع وتحليل البيانات الحضرية، بالإضافة لتوفير الإرشادات حول كيفية إنشاء و تنسيق نظم مراقبة حضرية تعاونية ونشطة.

كما تم إعداد هذا الدليل بواسطة المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الموئل بالمشاركة مع المدن في كافة أنحاء العالم.

نفيس بازوقولا

رئيس فرع نظم المراقبة

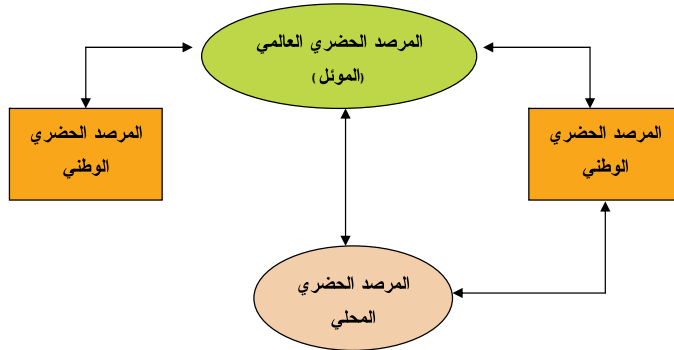


<< الفصل الأول

إيجاد معلومات حضرية أفضل لاتخاذ قرارات أفضل

تطوير شبكة المرصد الحضري العالمي التابعة للأمم المتحدة

في عام ١٩٩٤م، عمل برنامج (الموئل) على إعداد برنامج المؤشرات الحضرية للبدء في تجميع وتتبع البيانات الحضرية في عينات من المدن حول العالم. وبعد مرور ثلاث سنوات، تولى المرصد الحضري العالمي عمل برنامج المؤشرات الحضرية، حيث تمت توسعة نطاقه لكي يتضمن المؤشرات التي تتصل بأجندة الموئل، والتي تمثل وثيقة السياسة الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة عام ١٩٩٦م للمستوطنات البشرية (الموئل II) في أسطنبول، تركيا. كما تطرح أجندة الموئل البيانات حول جوانب محددة في ميادين الإسكان، والتنمية الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وإدارة البيئة، والتنمية



يعمل المرصد الحضري العالمي على تنسيق الشبكة العالمية لمرصد الأمم المتحدة الحضري، والتي تتضمن المراصد الحضرية على المستوى المحلي والوطني، والتي يمكن ربطها سويًا أو تشغيلها بصورة مستقلة. أما في بعض البلدان، فيعمل المرصد الحضري العالمي مع المراصد الحضرية الوطنية فقط، وفي البلدان الأخرى يمكن ربط مرصد حضري محلي واحد أو أكثر بصورة مباشرة مع المرصد الحضري العالمي أو مع الشركاء على المستوى الوطني.

الاقتصادية والحكومات، ضمن المساعي الرامية لإيجاد مراقبة دولية لوضع سياسات مدركة. من جهة أخرى، ومن خلال تبني إعلان الألفية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م، بدأ برنامج الموئل أيضاً في إعداد التقارير حول التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء نحو تحقيق الهدف السابع: الغاية (١١) بحلول عام ٢٠٢٠م، والذي يتضمن تحقيق تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة.

كما تتخذ المراقبة الدولية دوراً هاماً في متابعة الاتجاهات التي تؤثر على المدن في يومنا هذا. كما طرحت البيانات التي تم إعدادها من خلال المرصد الحضري العالمي في فترة التسعينيات لمحة أولية عن المقياس العالمي للإنجازات الحضرية والكوارث الحضرية. ومن هذه البيانات أصبحت معاني وأبعاد القضايا الخاصة بالتنمية الحضرية أكثر وضوحاً. وبصورة عامة، فقد أشار نجاح برنامج المؤشرات الحضرية أيضاً إلى محدودية البيانات المجمعة من المدن لتحديد المشاكل التي تواجهها. كما يمكن للبيانات على المتوسطات الحضرية أن تخفي اختلافات كبيرة من جزء واحد في المدينة مع الجزء الآخر بالإضافة لإمكانية تحويل التصورات حول الخدمات والموارد المطلوبة بشكل عام.

وفي ظل إدراك الحاجة لإيجاد نظم مطورة لتجميع، وتحليل البيانات الحضرية المحلية، فقد بدأ المرصد الحضري العالمي في العمل مع البلدان والمدن لبناء قدرة المراقبة الحضرية من خلال شبكة المراصد الحضرية الوطنية والمحلية في عام ١٩٩٧م. أما في عام ٢٠٠٣م، فقد بدأ المرصد الحضري العالمي برنامج مراقبة الفوارق الحضرية وذلك لخلق معرفة عالمية حول ظاهرة الفقر الحضري، وإعداد المسوح وتحليل البيانات في الفروقات داخل المدن. وقد شكل كل من برنامج المؤشرات الحضرية، وبرامج مراقبة الفوارق الحضرية المرجع الأولي للمراقبة العالمية للجوانب الحضرية. كما يوفر كل من البرنامجين التوجيه والإرشاد للحكومات الوطنية والسلطات المحلية حول كل من المنهجية القياسية، والتعريفات، والمؤشرات والمتغيرات التي يتم استخدامها في عمليات المراقبة: وبصورة عامة، فإن إطار عمل المرصد الحضري العالمي لا يمثل خطة جامدة بل إنه يمثل أداة مرنة تتيح تحقيق التكيف المحلي والتغيير حسب الحاجة.

قال أحد المشاركين في مسح المرصد الحضري المحلي ٢٠٠٤م، في مدينة ناكورو، كينيا، (إن الطلب على المعلومات يتركز لدى الإدارات، بيد أن الأشخاص بحاجة لمعرفة سبب وجود نقص دائم في المياه على سبيل المثال، بالإضافة لحاجتهم لمعرفة خطط السلطات إزاء ذلك. وهناك أيضاً مخاوف حول سلامة مياه الشرب. علاوة على ذلك، فيريد الناس معرفة كيفية الحصول على وظائف، وكيفية الحصول على قروض فضلاً عن رغبتهم في معرفة الأماكن التي يمكنهم الاستثمار بها في ظل تحمل مخاطر مالية معقولة)

وخلال العقد الماضي، قام المرصد الحضري العالمي ببناء نظام شامل من شركاء العمل من أجل تجميع بيانات دقيقة وذات مصداقية محلية ويمكن مقارنتها بصورة عالمية حول الأوضاع الحضرية واتجاهاتها بغية بث المعلومات على كافة مستويات صناع القرار وتطوير المؤشرات التي تعكس الجوانب ذات الأولوية في مناطق حضرية محددة حول العالم.

ما هو المرصد الحضري؟

التعريف:

المرصد الحضري هو شبكة محلية تجمع أصحاب المصالح المشتركة والتي تعد مسؤولة عن تجميع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بمجموعة من المؤشرات الهادفة والتي تعكس القضايا المجتمعية ذات الأولوية في ميدان التنمية المستدامة. كما يتم استخدام البيانات وموارد المعلومات التي يتم جمعها بواسطة الشبكة المحلية تستخدم بغية دعم عملية صناعة القرار، وصياغة سياسات واعية، ولذا، فيعد المرصد الحضري نقطة مركزية للمراقبة الحضرية على المستوى المحلي أو الوطني.

وعادة ما يتم إنشاء المراصد الحضرية المحلية في إحدى دوائر المدينة، أو في أحد مواقع المنظمات غير الحكومية أو الجامعات، وهي تعمل بهدف تجميع وإدارة وتحليل البيانات حول أداء المدينة في المؤشرات الحضرية الرئيسية والمواضيع الأخرى التي تتعلق بعمليات صنع القرارات المحلية أو المراقبة العالمية.

وتقوم المراصد الحضرية الوطنية بعمليات تنسيق وتوحيد تجميع البيانات على المستوى الوطني باستخدام النتائج لدعم عمليات وضع السياسات القائمة على الأدلة. كما بإمكانها العمل إما بتنسيق أنشطة المراصد الحضرية المحلية في البلد أو إعداد البيانات والمعلومات الخاصة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

الأهداف:

يمكن للمراصد الحضرية أن تأخذ أشكالاً عديدة، لكنها تشترك في الأهداف العامة التالية:

- خلق نظم مراقبة حضرية مستدامة لمساندة عمليات التخطيط والإدارة المحلية، وربط البيانات بالسياسات.
- تعزيز القدرة المحلية بغية إعداد واستخدام المؤشرات الحضرية التي تسهل تجميع البيانات المبوبة على مستوى المدينة، والمستويات الفرعية من المدينة.
- تعزيز الملكية المحلية لنظم المؤشرات الحضرية وتعزيز ثقافة المراقبة والتقييم في القطاع الحضري.

وفي كل من المستويات، تسعى المراصد الحضرية لتقديم معلومات جيدة النوعية ومحدثة حول المدينة.



كما يتأتى عملها نظراً لضرورة تحسين عمليات التنسيق في قياس ومراقبة المؤشرات الحضرية في المجالات الرئيسية مثل السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والتنمية الحضرية، والقضايا البيئية من جملة أمور أخرى. كما تعمل المراكز الحضرية بدافع الرغبة في تطوير نظام معلومات قيام على المعارف والذي يمكن استخدامه بصورة مطلقة لدعم وضع برامج وسياسات حضرية أكثر وعياً.

الأنشطة :

للاوصول إلى أهدافها، تعمل المراكز الحضرية مع مجموعات الشركاء لتطوير وتطبيق المؤشرات المناسبة وآليات التقويم، كما تقوم بالمحافظة على نظم المعلومات وتوفير عمليات التقويم وتحليل الآثار بموجب طلب من السلطات المحلية ومجموعات الشركاء، حيث تعمل على بناء المقدرة على توليد، وإدارة، وتحليل، ونشر المعلومات الحضرية بصورة دائمة ومستمرة.

كما تعمل المراكز الحضرية على إصدار مختلف المنتجات المعرفية بما في ذلك التقارير، والدراسات، والأقراص المضغوطة (السي دي، دي في دي)، ومواقع الإنترنت، والمنشورات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني، حيث يعمل ذلك على تنشيط الحوار بين أصحاب المصلحة حول القضايا ذات الأولوية. كما يتم توزيع هذه المعلومات محلياً بصورة ملائمة لدعم عملية صنع القرارات وتطوير السياسات الأكثر وعياً.

وتعمل المراكز الحضرية على تقوية المعرفة الحضرية واسعة النطاق، ويمكن لزيادة المعرفة أن تساهم في الاستخدام الأفضل للمعلومات التي تنتجها المراكز لدى إعداد الخطط المحلية وفي تحقيق التناسق بين سياسات وإستراتيجيات القطاعات الأفقية. علاوة على ذلك، فتتعاون المراكز الحضرية مع الآخرين في الشبكة العالمية للمشاركة في الموارد و تبادل المعرفة المنهجية و لنشر المعلومات على المستويات الإقليمية والدولية. وكجزء من هيكل تقاريرها، يمكن أن تعمل المراكز الحضرية على إطلاق موقع إلكتروني أو صحيفة لتزويد المواطنين بالمعلومات حول مدتهم، كما بإمكانها إعداد تقارير حول (وضع المدينة) بحيث تتضمن تحليلاً مقارناً للمؤشرات ولتقديم أفضل الممارسات والأساليب المتبعة.

المكونات :

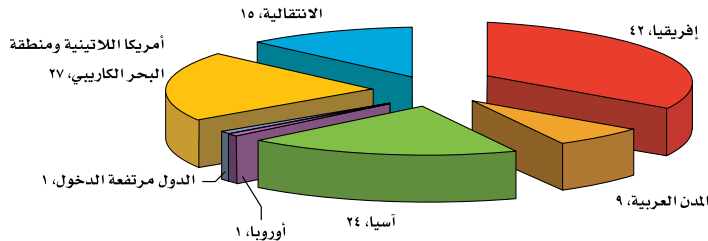
تتكون المراكز الحضرية من مجموعة من المساهمين المحليين يتم التنسيق بينهم بواسطة مكتب حكومة البلدية أو مراكز البحوث في الجامعات و المنظمات المجتمعية أو الهيئات الخاصة التي تم تحديدها بمثابة «ورشة عمل» حيث تم اقتباس المؤشرات الحضرية من إطار عمل المراقبة الدولية حيث يتم تطويرها واختبارها وتشغيلها في عملية تجميع البيانات لاحقاً. كما يمكن أن تعمل العديد من المراكز الحضرية المحلية ذات الأهداف المختلفة بصورة متزامنة داخل المدينة: ويمكن لتلك التي تهتم بجوانب مماثلة

في أجزاء مختلفة من المدينة أن ترتبط لتحقيق التعاون المشترك و تبادل المعلومات. وعلى أية حال، فبدلاً من تكرار الجهود، ينصح المرصد الحضري العالمي بأن تشترك المجموعات ذات الاهتمامات المتكاملة في المدينة الواحدة في مرصد واحد. ويمكن للعديد من البلديات في منطقة المدينة أن تعمل على تنسيق جهودها لتطوير المؤشرات والبيانات الحضرية وإستراتيجيات التخطيط لمصلحة الجميع. حيث إن مدينة كورتيا بالبرازيل على سبيل المثال تتكون من ٢٢ بلدية، منها (١٢) بلدية تعمل معاً في مرصد واحد بقيادة الغرفة الصناعية في المدينة و مركز البحوث البيئية في الجامعة.

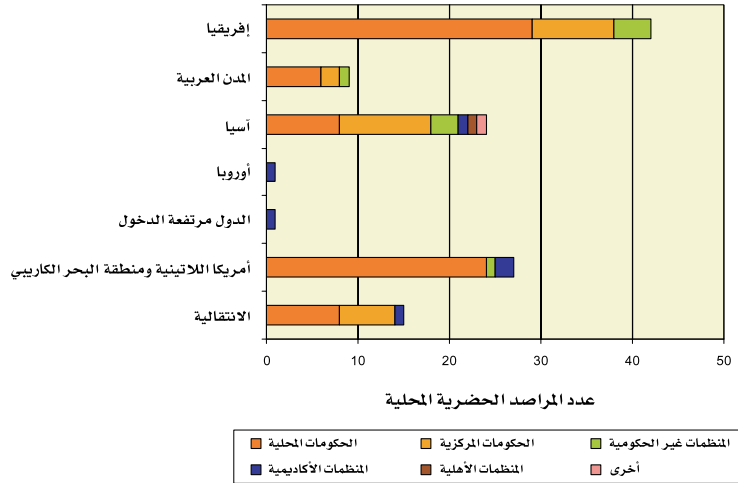
وبالمثل، نجد بأن المرصد الحضري الإقليمي بفانكوفر في كولومبيا البريطانية، كندا، يعمل على تنسيق جهود الاستدامة البيئية والاجتماعية في (٢١) بلدية في إقليم مقاطعة فانكوفر الكبرى: ويتم إدارته بواسطة إدارة الجامعة بدعم من الحكومة المحلية. أما في بعض البلدان، يتم إتاحة شبكة المراكز الحضرية المحلية بواسطة الشركاء على المستوى الوطني الذين يعملون على تنسيق عمليات المساعدة في بناء القدرات وعمليات جمع و تحليل بيانات المؤشرات الحضرية بغية تقويم الاتجاهات والاحتياجات الوطنية. ففي المكسيك على سبيل المثال، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنسيق عمل حوالي ٣٠ مرصداً حضرياً محلياً والتي تقوم بإعداد البيانات حول العديد من القضايا المتعلقة بظاهرة الفقر الحضري. بيد أن هنالك بعض المراكز الحضرية الوطنية والتي تعد غير مرتبطة بالشركاء المحليين، ولكن بدلاً من ذلك؛ فإنها تتولى مسؤولية تجميع وتحليل ونشر كافة البيانات الحضرية للدولة. كما يمكن إنشاء المرصد الحضري الوطني في أية هيئة حكومية مركزية، أو أية جامعة وطنية، أو أي مركز بحوث خاص مؤهل، أو أية منظمة غير حكومية أو أية مؤسسة أخرى.

أعداد المراكز الحضرية المحلية موزعة حسب المناطق

(المجموع في ٢٠٠٦م: ١١٩)



توزيع المراسد الحضرية المحلية حسب المنطقة ونوع الاستضافة



المرصد الحضري العالمي يعمل حالياً مع ١١٩ مرصداً حضرياً محلياً حول العالم، العديد منها يتم إقامتها بواسطة السلطات المحلية.

لماذا يتم إنشاء مرصد حضري؟

يتمثل المبدأ الأساسي للتنمية الحضرية المستدامة - التنمية التي تلبي حاجات المواطن اليومية دون التأثير على مقدره الآخرين في تحقيق احتياجاتهم في المستقبل - في التعاون النشط بين الممثلين للمصالح المختلفة والمتنوعة لضمان اشتراك الموارد وتطوير خطط مشتركة الفائدة لكل الممثلين، ويمكن للشركاء المحليين إنشاء مرصد حضري للعديد من الأسباب للمساهمة في مجمل الاستدامة الحضرية، حيث تتضمن هذه الأسباب كلاً من:

- توليد قاعدة بيانات حضرية وتوزيع المعلومات من خلال تنسيق مختلف القطاعات والشركاء داخل المدينة أو البلد.
- تسهيل مشاركة المجتمعات والمساهمين من الجهات الخاصة والعامة في عملية التنمية لمناطقهم، وذلك من خلال إعداد بيانات حضرية على مستوى مناسب.
- دعم عمليات صنع القرار وتعزيز الحكم داخل النطاق الحضري عن طريق نشر المعلومات المحلية القائمة على المعارف.

توليد قاعدة بيانات حضرية و توزيع المعلومات؛

إن البيانات حول الأولويات الرئيسية في المدينة أو المنطقة أو البلد لا تكون متوفرة على الدوام، وتقدم المراسد الحضرية إطار عمل للتنسيق بين وضمن المنظمات المحلية بغرض إعداد وتجميع بيانات حضرية على مستوى مناسب بحيث يمكن أن تتاح تلك البيانات للاستخدام المثمر، مما يساعد على توليد وتوزيع المعلومات بطرق أخرى أيضاً مثل:

- تطوير مستودع معلومات يمكن من خلاله جمع، ومقارنة، وحزم، وتوزيع المعلومات المتعلقة بالجوانب المحلية.
- تمكين السلطات المحلية بواسطة معلومات محددة وبشكل تحليلي وسهل في أن واحد بواسطة أدوات نظم المعلومات الجغرافية.
- خلق أوضاع تؤكد لامركزية استخدام المعلومات.
- تطوير الإستراتيجية لإيصال المعلومات لصانعي القرار، لتزويدهم بمجموعة من البيانات المقارنة تمكنهم من وضع السياسات الواعية على المدى الطويل.

وتتخذ المعلومات دوراً حيوياً في تحقيق الوعي العام بالقضايا الحضرية، وفي تحسين مصداقية صانعي القرارات، كما تعمل المعلومات المحدثة والموثوقة على دفع عملية الحوار والعمل بغية إيقاف الاتجاهات السلبية وفهم الاتجاهات الإيجابية لبعض التطبيقات الممكنة. إن إنشاء المراسد الحضرية يعمل على تمكين السلطات المحلية وأصحاب المصالح من الحصول على معلومات حول أوجه القصور أو المشاكل التي تواجهها مختلف قطاعات المجتمع أو المدينة، ممّا يساعد على تحديد أسباب القضايا المحددة وتطوير الإستراتيجيات لدراسة المشاكل والتعامل معها ووضع سياسات للمساعدة في تحسين الأوضاع القائمة.

تسهيل عملية المشاركة :

تساعد كل من المراسد الحضرية الوطنية والمحلية على تعزيز نهج مشترك لتطوير المؤشرات الحضرية كما لجمع ونشر البيانات واستخدام المعلومات لأغراض التنمية الحضرية بصورة تعمل على تلبية احتياجات وتطلعات المواطنين. كما تخدم آلية تسهيل المشاركة العديد من الأغراض:

- بناء القدرات لدى مجموعات المجتمع المدني وإشراكهم في عملية صنع القرار وذلك باستخدام معلومات دقيقة ومحدثة.
- إعلام المجتمعات وواضعي السياسات ووكالات التنمية الأخرى بالمعلومات الخاصة بالمدينة والمناطق المجاورة حول القضايا ذات الأولوية القصوى في المدينة.
- زيادة تدفق المعلومات من أحد مستويات صنع القرار إلى مستوى آخر.



وتوجد العديد من الحالات، حيث لا يكون مستخدمو ومنتجات البيانات الحضرية على معرفة ببعضهم البعض، ولا يفهمون احتياجات ومناهج بعضهم البعض. كما تطرح المراكز الحضرية إمكانية إيجاد المزيد من تدفق البيانات بين الممثلين، شريطة قيامهم بدمج معلومات متعددة القطاعات ومجموعات البيانات الناتجة عنها، وتيسير الوصول إليها على نطاق واسع. كما يسعى نهج المشاركة إلى تلبية احتياجات كافة الأطراف الرئيسية لتحقيق عملية تعاونية لجمع وإدارة واستخدام بيانات المؤشرات.

دعم عمليات صنع القرار:

إن المرصد الحضري لا يعد مستودعاً لصياغة السياسات، أو مركز بحوث أكاديمياً معزولاً، ولكنه يمثل هيئة لتنسيق المعلومات وصنع القرارات، والذي يعمل على توليد بيانات عالية الجودة حول مؤشرات محددة لإفادة عمليات التخطيط الحضري، وتحديد الموارد والتنمية. أما فيما يتعلق بالحكومات، وباعتبارها جهات تعمل على إدارة المناطق الحضرية وصياغة السياسات، فيتوجب عليها المشاركة في عمليات إنتاج البيانات وتحليلها بغية ضمان تحقيق المعلومات لمنفعة المواطنين. علاوة على ذلك، فتعد البيانات الحضرية التي يتم تحويلها إلى معلومات جيدة النوعية قادرة على تعزيز الحوار وتكامله وتضمينه في السياسات.

وتستخدم المراكز الحضرية حول العالم المعلومات التي عملت على جمعها بغية دعم عمليات صنع القرار وتعزيز الحكم على المستوى المحلي. كما عمل المرصد الحضري في أحمد آباد بالهند، على سبيل المثال، على تقديم بيانات وخرائط لبلدية أحمد آباد لنحو ٤٧ منطقة عشوائية (٧,٠٦٥ أسرة) والتي أصبحت جزءاً من برنامج الهيئة لترقية العشوائيات. كما تقوم المؤسسة باستخدام هذه المعلومات للوصول إلى الموارد بصورة أكثر فاعلية وبغية مراقبة التغييرات الحاصلة في أوضاع المناطق العشوائية نتيجة لأنشطة البرنامج. كما قام المرصد الحضري المحلي أيضاً بتدريب أصحاب المصالح المشتركة على استخدام نظم المعلومات الجغرافية، فضلاً عن قيامه بجمع إفادات المواطنين من خلال إجراء مسح بينهم، حيث أدت نتيجة المسح إلى مراجعة هيئة بلدية أحمد آباد لمخصصات ميزانيتها.

وتمثل الهدف النهائي للمرصد الحضري في جمع الأفراد والمؤسسات للعمل بشكل تعاوني ضمن رؤية مشتركة لمجتمعهم والتي ترمي إلى تقديم معلومات عالية الجودة لصانعي القرارات. من جهة أخرى، فقد تم تسهيل جوانب الشفافية والمصادقية في الحكومة المحلية من خلال توفير المعلومات الدقيقة للمؤشرات المتعلقة بالجوانب المحلية، حيث عملت المراكز الحضرية على تقديم هذه المعلومات. ولهذا السبب، يمكن للمراكز الحضرية أن تطرح إطار عمل للمصادقية والمحاسبة.

<< الفصل الثاني كيفية إنشاء مرصد حضري

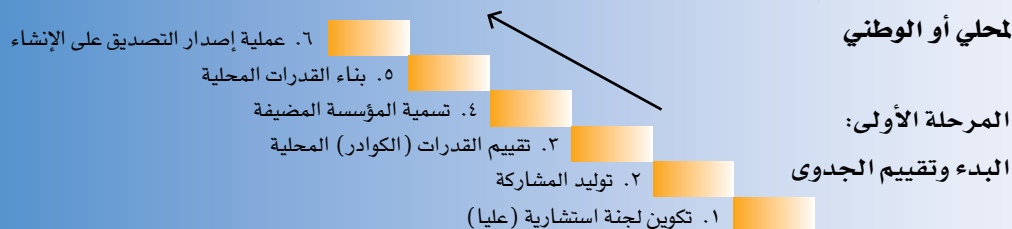
يطرح هذا الفصل شرحاً تفصيلياً حول عملية إنشاء لمرصد حضري وطني أو محلي خطوة خطوة. وتجدر الإشارة هنا إلى احتمالية وجود اختلاف بسيط في عملية التطبيق من سياق إلى آخر.

تتطور المراصد الحضرية من خلال مرحلتين متزامنتين في التأسيس الأولي:

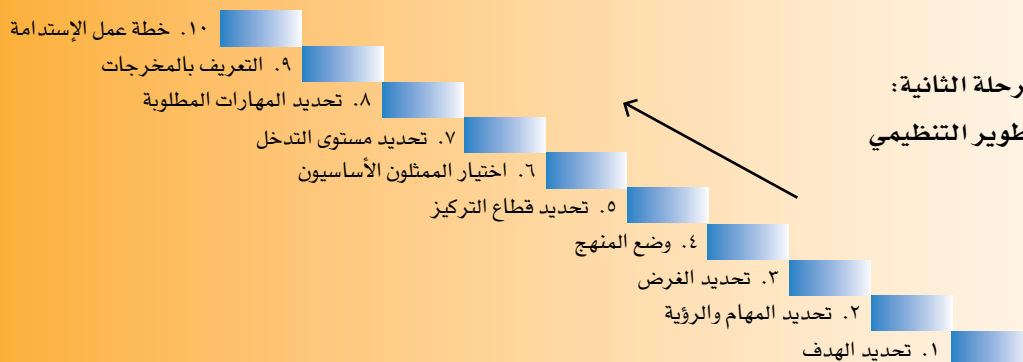
- البدء وتقييم الجدوى.
- التطوير التنظيمي.

تتكون كل مرحلة من خطوات متسلسلة عديدة والتي تعمل على توجيه فريق عمل المرصد الحضري نحو هدفها النهائي لبناء نسق البيانات والكيان الإداري.

خطوات بناء مرصد حضري على المستوى المحلي أو الوطني



المرحلة الثانية: التطوير التنظيمي



خطوات بناء مرصد حضري على المستوى المحلي أو الوطني:

المرحلة الأولى:

- البدء و تقييم الجدوى
- تكوين لجنة استشارية (عليا)
- توليد المشاركة
- تقويم القدرة (الكوادر) المحلية
- تسمية المؤسسة المضيفة
- بناء القدرة المحلية
- عملية إصدار التصديق على الإنشاء

المرحلة الثانية:

- التطوير التنظيمي
- تحديد الهدف
- تحديد المهام والرؤية
- تحديد الغرض
- وضع المنهج
- تحديد التركيز القطاعي
- اختيار الممثلين الأساسيين
- تحديد مستوى التدخل
- تحديد المهارات المطلوبة
- التعريف بالمخرجات
- خطة عمل الاستدامة

المرحلة الأولى:

البدء و تقييم الجدوى:

تتضمن مرحلة البدء بالمرصد الحضري تحديد أولويات التنمية، والإصلاحات، والسياسات والبرامج في القطاع الحضري والتي يمكن أن تضع إطاراً لعملية المراقبة والرصد، ويتضمن ذلك قياس مستوى التقدم تجاه تحقيق الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية - الغاية (١١). كما يتوجب على الشركاء فهم الاستخدام الحالي والمستقبلي لمراقبة عمليات وضع السياسات، والتخطيط، والإدارة في المناطق الحضرية، وفي تعزيز الحكم الجيد في نطاق بلدهم أو مدينتهم. وترتبط هذه المرحلة بالحاجة لمراقبة التنمية الحضرية وأداء البلديات والأهداف الإنمائية للألفية.

تقويم الحاجة إلى المراقبة في النطاق القائم لعمليات تخطيط التنمية الحضرية والإدارة.

يمثل الطلب المحلي والتزام المؤسسات الحكومية الشرط الأساسي المسبق للتطوير الناجح للمرصد الحضري و نظام المراقبة- حيث لا ينبغي فرض نظام المؤشرات على الجهات الحكومية التي لا تكون في وضع يمكنها من استخدام البيانات التي تم جمعها لتحسين السياسات والأنشطة. كما أن هذه الخطوة ستساعدك في تقدير الحوافز علاوة على معوقات عمل نظام مراقبة ومرصد حضري. وهناك بعض الأسئلة التوجيهية التي يمكن أن تساعد على تقويم حجم الطلب: هل هناك حاجة محلية فعلية أم أن الأعضاء يطورون نظم مؤشرات بسبب طلب وضغط من وكالات التنمية؟ هل توجد هناك أية مؤسسة رائدة على المستوى القومي أو المحلي والتي يمكن أن تتولى زمام هذه المبادرة؟ أين يتركز الطلب المحلي؟ هل ستدعم المؤشرات عمليات التخطيط ووضع السياسات والإدارة والمصادقية أو إعداد التقارير للجهات المانحة؟

وفي هذه المرحلة الأولية، فمن الضرورة بمكان أن يتم تقويم الجدوى من إنشاء مرصد حضري في البلد أو المدينة، ومن ثم القيام بإعلام المرصد الحضري العالمي برغبة مجموعتك في إقامة مرصد حضري حتى تتعلم الكيفية التي تم من خلالها إنشاء المراصد الحضرية الأخرى في مراحلها الأولى. كما يعتمد المرصد الحضري العالمي تلك المراصد التي تتبع إرشادات محددة لتطوير المؤشرات والمراقبة وإعداد التقارير. كما بإمكان المرصد الحضري العالمي أن يقدم المساعدة لتحديد أصحاب المصالح المشتركة ضمن وخارج نطاق المشروع فضلاً عن خلق الوعي في أوساط الأعضاء حول فوائد المراصد الحضرية للمشروع وما بعده.

كما يتطلب من العاملين المحليين أو الوطنيين المشاركين في عملية تنسيق المرصد تقويم مصادر المصادر المحتملة للبيانات - بما في ذلك بيانات التعداد، والمسوح الأسرية، وغيرها من المسوحات الحالية أو المخططة، وخريطة الوضع الراهن والتصور القائم - وتحديد الحاجة للمعلومات اللازمة للمشروع. وفي نهاية هذه المرحلة، فينبغي أن يكون الشركاء في المشروع وغيرهم من أصحاب المصالح المشتركة على دراية بالفائدة المحتملة للمؤشرات الحضرية وعملية المراقبة. كما توجد ضرورة هنا لإيجاد مستوى معين من الالتزام من جانب الشركاء لوضع نظام هيكلية للمؤشرات من خلال المرصد الحضري، وتعريف مساهمتهم في تجميع وتحليل واستخدام المؤشرات الحضرية. وتتطلب عملية تقويم جدوى المرصد الحضري وجود درجة من الالتزام لدى الشركاء لتوفير الموارد المالية والعينية لتنفيذ المشروع. وهناك حاجة لإعداد تقرير عن جدوى المرصد الحضري.

تتكون مرحلة البدء وتقييم الجدوى من ست خطوات، وذلك على النحو التالي:

الخطوة الأولى : تكوين لجنة استشارية

يمثل المرصد الحضري شبكة من المشاركين المحليين الذين عبروا عن رغبتهم في العمل سوياً في عمليات جمع وتحليل، ونشر البيانات. كما ينبغي وجود تمثيل لكافة الشركاء الأساسيين في المشروع ضمن اللجنة الاستشارية. ويوصي المرصد الحضري العالمي أيضاً بأن تتم إضافة ممثلين من وكالات الإحصاء الوطنية، والجهات التي يمكن أن تمثل مصادر محتملة لتوفير التمويل كما للمنظمات التي تقوم سلفاً بإنتاج المعلومات والبيانات. كما تتخذ اللجنة الاستشارية دوراً في بناء الوعي حول عمل المرصد الحضري بالإضافة إلى قيادة توجيهاته العامة. يرجى الاطلاع على المرحلة ٢ (التطوير التنظيمي) لمعرفة خطوات تحديد الأهداف والطبيعة الخاصة للمرصد.

الخطوة ٢ : توليد مشاركة الأعضاء

يتوجب على اللجنة الاستشارية أن تعمل عن كثب مع واضعي السياسات المحلية، والمؤسسات المختصة، وممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وذلك بغية:

- تحديد الهياكل الأساسية القائمة أو المؤسسات المشاركة في عمليات جمع البيانات الحضرية وعمليات مراقبة التنمية الحضرية.
- تقويم السياسات والبرامج الحكومية في القطاع الحضري، وعلاقاتها الرسمية ومتطلباتها للبيانات.
- وضع صانعي السياسات والمختصين واللجنة سوياً لتبادل وجهات النظر حول القضايا الحضرية والحاجة للمرصد الحضري.
- تحديد المؤشرات الحضرية الأساسية وأنواع الخبرات المطلوبة لجمع وتحليل بيانات المؤشرات.
- إلمام المساهمين بمجمل الأوضاع والاتجاهات المحلية والقضايا المتعلقة بالتنمية الحضرية.

الخطوة ٣ : تقويم القدرات المحلية

تقويم القدرات المحلية بغرض:

- العمل على جمع وتحليل بيانات المؤشرات الحضرية وإنشاء خطوط عريضة لأوضاع واتجاهات المراقبة الحضرية.
- رسم الخيارات لتطوير قدرات المراقبة.
- تحديد الممارسات الجيدة في إدارة المراقبة الحضرية والاستفادة منها وتوثيق أفضل الممارسات الممكنة لتبادلها مع مراصد حضرية أخرى.
- إشراك كافة المجموعات الراغبة في توليد وتحليل وإدارة كافة المعلومات المتعلقة بعمليات إعداد السياسات المحلية وتنفيذها، فضلاً عن رصد وتقويم تأثيراتها.

تحديد الهياكل والمؤسسات القائمة المشاركة في عمليات المراقبة في القطاع الحضري.

كجزء من الخطوة ٣، سيساعدك هذا النشاط في وصف الهياكل والمؤسسات الرئيسية القائمة والتي تشارك في عمليات مراقبة التنمية الحضرية والسياسات والبرامج الحكومية في القطاع الحضري. كما تتضمن المؤسسات الرئيسية تلك التي تعتبر هامة للمراقبة داخل الحكومة. كما تؤثر هذه المؤسسات على قرارات تخصيص الموارد الحكومية وإدارة القطاعات والبرامج وعلاقاتها التي تعتمد عليها. علاوة على ذلك، فإنها تتمتع بمسؤوليات في واحد أو أكثر من الميادين التالية: إدارة الإنفاق العام - التخطيط الحضري الإستراتيجي - إدارة برامج الاستثمار العام - وضع السياسات - الاستشارات السياسية - المراقبة والتقويم. كما تتضمن هذه المؤسسات الوزارات المركزية والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية المحلية والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص.

الخطوة ٤ : تسمية المؤسسة المضيفة

تحديد «ورشة عمل» للمرصد الحضري بواسطة جهات وشركاء مؤهلين من أجل: تحديد و برمجة احتياجات بناء القدرات الخاصة بها. وضع برنامج عمل وميزانية للأعمال الخاصة بالمرصد الحضري. البحث عن تخصيص ميزانية محلية و مصادر التمويل الأخرى. المواصلة في عملية التشاور مع الشركاء على مر الزمن.

الخطوة ٥ : بناء القدرات المحلية

في البلدان والمدن التي تكون فيها القدرات الفنية عالية، عادة ما تكون هناك حاجة لاستشارة أخرى لتحديد أولويات مجالات التدخل وتحديد مجموعة ذات مغزى من المؤشرات الحضرية المترابطة. أما في الحالات والأماكن التي توجد فيها قدرات فنية أقل، فهناك حاجة لتنظيم دورات تدريبية ودورات لبناء القدرات في مختلف المجالات، وتحديداً في ميدان تصميم نظم المراقبة وتطوير خطط العمل.

تصميم نظام المراقبة و تحديد مجالات التدخل الرئيسية والمؤشرات الحضرية التي يمكن إتباعها من إطار العمل العالمي أو التي يتم تطويرها محلياً. وفي نهاية هذا التمرين، يجب أن يتفق الشركاء على المؤشرات الرئيسية.

إعداد خطة عمل عامة للمرصد الحضري وتحديد المعالم والأغراض الخاصة بالأهداف التي يجب تحقيقها بواسطة المرصد الحضري. في هذه المرحلة، هنالك حاجة إلى اعتماد الاتفاقيات المؤسسية الضرورية.

ما هي أهمية المؤشرات؟ هناك حاجة للمؤشرات بغرض:

- دعم تصميم السياسات والبرامج ومراقبة التقدم لأغراض تحقيق أهداف التنمية المحلية والعالمية.
- الوصول إلى الموارد بصورة أكثر فاعلية.
- رفع مستوى الوعي بالمشاكل الحضرية وحشد تأييد المجتمع.
- جعل الحكومة المحلية أكثر مصداقية تجاه المواطن.

تقويم قدرة المراقبة القائمة:

تتطلب عملية بناء القدرات المحلية إلى تقويم لنوعية البنية الأساسية للمعلومات: أي عمليات ونظم توفير البيانات الحضرية. كما يتضمن ذلك تقويماً لقدرات ونشاطات الرصد في الوزارات المركزية، والسلطات المحلية، والمؤسسات الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث والجامعات. كما تراعي عمليات التقويم التالي: (أ) مستوى المهارات في النظم الفنية والإدارية القائمة على عمليات جمع البيانات، (ب) النظم القائمة للبيانات ونوعيتها، (ج) التكنولوجيا المتاحة، (د) الخبرات المؤسسية في ميدان جمع البيانات.

الخطوة ٦: عملية إصدار التصديق على الإنشاء

ابداً بعملية الطلب الرسمي لإنشاء مرصد حضري لكي يتم الاعتراف به من قبل برنامج الموثل، وذلك بغرض الاستفادة التامة من شبكة المرصد الحضري العالمي ولإطلاع الآخرين على عملك. كما يتوجب على كل من اللجنة الاستشارية (العليا) أو المؤسسة المضيفة أو أي من الشركاء المحددين البدء في إعداد خطة عمل للمرصد الحضري بغية رفعها إلى المرصد الحضري العالمي (انظر المربع).

إعداد خطة عمل المرصد الحضري

في ظل عدم وجود طريقة واحدة (سليمة) لإعداد خطة العمل، فلا بد من أن تتضمن الخطة بصورة عامة كلاً من المكونات التالية:

خلفية

وصف سبب إنشاء مرصد حضري، وعرض مبررات متطلبات البيانات، وتقويم مستوى الطلب المحلي والحاجة إلى آلية المراقبة الحضرية. كيف يمكن أن تلائم خطة العمل إطار أولويات التنمية المحلية والوطنية المتبعة في المدينة أو البلد.

الهدف

ما هي الأهداف الرئيسية للخطة؟ كيف يمكن للمناهج المختارة أن تساهم في تحسينات المراقبة المحلية لإنتاج بيانات حضرية قيمة يمكن أن تدعم اتخاذ القرارات الواعية وتعزيز المصداقية؟

وصف المرصد الحضري ونظام المراقبة

وصف المهام الرئيسية، ونطاق ومكونات المرصد ونظام المراقبة المقترح (ارجع إلى الخطوات في المرحلة (٢) التطوير التنظيمي).

النتائج المتوقعة

يجب أن تشير إلى ما تتوقع خطة العمل إنجازه على صعيد نتائجها: المنتجات، وزيادة القدرات، أو ما شابه ذلك.

أمثلة:

- نظم المراقبة والمراسد الحضرية المحلية والتي تم إنشاؤها بنجاح في المدن (س) و(ص) و(ع) والمرتبطة بالتقرير الوطني حول الغاية ١١ من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية.
- سياسات تنمية المدينة وترقية العشوائيات والتي تم تقويمها ومراجعتها، والسياسات الجديدة التي تم إعدادها على مستوى المدينة والبلد لأغراض المراقبة المحلية.

الأعمال (الأنشطة)

صف الأعمال (الأنشطة) المحددة التي سيقوم بها المرصد الحضري لتحقيق النتائج المشار إليها أعلاه.

أمثلة:

- تحديد لجنة عليا وتسمية المؤسسة المضيفة.
- تحديد طائفة من المؤشرات الرئيسية المتصلة بالأولويات المحلية واحتياجات التقارير الوطنية من خلال التشاور مع مختلف أصحاب المصالح.
- إعداد خط أساسي للمؤشرات الحضرية و خلق قاعدة بيانات محلية/ وطنية.
- اعتماد برنامج urbaninfo (المعلومات الحضرية) لإدراج المؤشرات والخرائط ذات الأولوية.
- إعداد تقارير التحليل وتوزيعها على المخططين الحكوميين وصناع القرار على المستوى المحلي والوطني لأغراض تقويم السياسات العامة والتنمية.

- نشر نتائج المؤشرات والتقارير للجمهور من خلال ورشات العمل المحلية/ الوطنية، كما من خلال وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت وما شابه ذلك.
- تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية تستهدف صانعي القرار والعاملين الفنيين.
- إعداد خطة عمل سنوية وميزانية للمرصد الحضري.

الشركاء

- قم بوصف وشرح التزام الحكومة و/أو السلطات المحلية (يجب تقديم مستندات داعمة ووصف الإجراءات والالتزامات المحددة من الحكومة) من هم المشاركون المحليون الآخرون ممن تم تحديدهم وكيفية مشاركتهم في إعداد الخطة؟ وصف الأعمال التي سيلتزم بها الشركاء.
- من هم الشركاء الدوليون الذين تم تحديدهم؟ وصف الأعمال التي سيلتزمون بها.

خطة التنفيذ

وصف جدول التنفيذ، بما في ذلك تاريخ بداية ونهاية كافة الأعمال بالإضافة إلى الأحداث الرئيسية.

المراقبة

وصف كيفية قياس النجاح وأثر الخطة في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية وآليات المراقبة.

خطة الاستمرارية

وصف كيفية الاستمرارية المالية للمرصد وكيف سيتم تضمينه في نظم معالجة البيانات المحلية.

الترقية

وصف إمكانيات الترقية للمرصد ونظام المراقبة وإمكانية تكرارها من خلال نقل التجارب والخبرة إلى المدن الأخرى.

الميزانية

قم بتقديم موجز موازنة إنشاء نظم المراقبة والمرصد.

الدعم من المرصد الحضري العالمي في مرحلة البدء

يحق للمجموعات والمؤسسات التي تخطط لإنشاء مرصد حضري الحصول على المعلومات والدعم الفني من المرصد الحضري العالمي لمساعدتها على البدء، ويتمثل الدعم في:

● مراقبة أطر العمل (الإرشادات وكتيبات عمل المراصد الحضرية):

يتمثل الدعم في توفير المرصد الحضري حزمة إلكترونية من مستندات وتقارير المرصد الحضري العالمي كجزء من الإطار الدولي لعملية المراقبة. وتعتبر هذه المستندات كدليل مرجعي وأداة منهجية. كما تتضمن دليل عمل المؤشرات الحضرية هذا، واستبيان برنامج مراقبة الفوارق الحضرية للمسوح الحضرية، ودليل مراقبة تطبيق الغاية ١١، ومستندات مرجعية من المراصد الحضرية الأخرى ومواد أخرى.

● استشارات التقويم المؤسسي وتقويم الاحتياجات:

يتمثل الدعم في توفير المرصد الحضري مع المراصد الأخرى لمساعدتها في تحديد الشركاء المؤسسين المناسبين والعاملين، ولمساعدتها في تقويم الأعمال الأولية.

● منهجية تصميم المرصد الحضري والمؤشرات:

يتمثل الدعم في توفير المرصد الحضري أن يساعدوا أيضاً في تصميم نظم جديدة للمراصد الحضرية وتقديم الاستشارة والمساعدة في ربطها مع الشركاء والبلديات الأخرى، فضلاً عن الإشراف على الإداريين وشركاء المرصد الحضري والمديرين لدى إعداد المنهجيات المناسبة لتصميم المؤشرات المحلية (للمزيد من المعلومات حول دعم المرصد الحضري العالمي في بناء القدرات المحلية نرجو الرجوع إلى الفصل (٥)

● الشراكة:

يتمثل الدعم في توفير المرصد الحضري العالمي المساعدة في إقامة علاقات مع المراصد الحضرية الأخرى لتمكين المساهمين من التعلم من الخبرات السابقة بخصوص القضايا ذات الصلة. ويمكن للمجموعات الجديدة أن تتعلم من الآخرين حول مختلف الطرق والمنهجيات لعملية المشاركة، وكيفية إشراك المزيد من المساهمين في عمل المرصد الحضري، وكيفية استخدام المؤشرات لتحقيق التغيير المجدي، إلى جانب الكثير من الدروس القيمة الأخرى.



المرحلة ٢: التطوير التنظيمي

بعد تسويق اندماج الشركاء وإنجاز كافة البحوث الضرورية وتقويم جدوى التأسيس والعملية التقنية للمرصد، يكون على المجموعة أو المؤسسة التي تسعى لإقامة مرصد حضري أن تتبع سلسلة من العمليات المخططة للتأكد من جمع البيانات بصورة متجانسة ومهنية وجمع البيانات جيدة النوعية طوال الوقت. كما يقدم هذا القسم من الدليل مراجعة خطوة بخطوة للتطوير التنظيمي للمرصد الحضري على أي مستوى.

الخطوة ١: تحديد الهدف

السؤال: ما هو الهدف المحدد والملموس الذي يسعى هذا المرصد الحضري لتحقيقه؟

يشير الهدف إلى ما يرغب المرصد في تحقيقه. كما ينبغي أن يستجيب لتحديات في نطاق معين وللمشاكل التي تواجه المدينة أو المنطقة. كما ينبغي أن يصف الهدف مجمل الإنجازات المطلوبة ويتضمن ذلك عملية التغيير في المنطقة أو قطاع معين.

الخطوة ٢: إعداد بيان للمهام ورؤية للمرصد

يعكس بيان المهام سبب وجود المرصد الحضري. كما ينبغي إعداده منذ بدء العملية بالتعاون بين المساهمين الأساسيين. في بيان واحد، تلخص المهام الهدف بعيد المدى للمرصد الحضري ووضع رؤية المنظمة. كما يساعد البيان على بناء وعي حول طبيعة المرصد ويصف للجمهور كيفية إضافة المرصد للمزيد إلى النظم القائمة.

الخطوة ٣: تحديد الغرض من المرصد الحضري

السؤال: ما هي المساهمات التي سيقوم بها المرصد في التخطيط والإدارة الحضرية؟ كيف يمكن للبيانات الحضرية أن تؤثر على صنع القرار في القضايا الحضرية؟

يتأتى الغرض من بيان المهام. كما يشير إلى الكيفية التي سيتم من خلالها تضمين المرصد الحضري في مجمل السياق المؤسسي والسياسي والاجتماعي العام للمدينة أو الإقليم والدور الذي سيلعبه على المستوى المحلي أو الوطني.

عينة من الأهداف:

- تعزيز القدرات المحلية على إعداد، واختيار، وإدارة، وتطبيق المؤشرات الحضرية والمعلومات الأخرى في تحليل السياسات.
- تحسين إمكانية الحصول على طائفة من معلومات البلديات المتنوعة لتحسين الإدارة والتخطيط الحضري.
- تعزيز المصداقية والشفافية من خلال النشر العام للمعلومات.
- تشجيع الحوار والعمل على القضايا الحضرية بين صانعي السياسات والإعلاميين والمواطنين.

بيان المهام الناجحة

- المعلومات الأفضل للمدن الأفضل» (المرصد الحضري العالمي- الموثل)
- حلمنا هو عالم خالٍ من الفقر» (البنك الدولي)
- بوابة لتبادل المعرفة العالمية» (المعهد العالمي لعلوم المعلومات الجغرافية ومراقبة الأرض)

كما يعكس الغرض التوجه العام للمرصد الحضري ومسؤوليته العامة. علاوة على ذلك، فإنه يستجيب للاحتياجات التي يجب تغييرها لمصلحة المدينة أو المنطقة أو المجتمع. نقاط الغرض: يجب النظر إلى المرصد الحضري على أساس تعزيزه لعمليات صنع السياسات من خلال توفير المعلومات المفقودة وتشجيع التعاون ما بين المجتمعات والمؤسسات. ويمكن أن يعمل على توليد معلومات قد تقود إلى وضع سياسات جديدة.

الخطوة ٤: وضع نهج واضح وملاموس

السؤال: ما هو النهج الذي يستخدمه المرصد الحضري للوصول إلى الأهداف والغايات المحددة؟ كيف يمكن لكل مشارك المساهمة في المرصد الحضري فيما يتعلق بالمنهج؟

يصف النهج منهج المرصد الحضري ويوضح كيفية توجه الشركاء نحو تحقيق الهدف المعلن. وهو المنطلق الذي سيعمل به المرصد الحضري بشكل عام لإنجاز مهامه. كما يوضح النهج إطار العمل العريض للجهود التي سيقوم بها المرصد، بيد أنه لا يتم تقديم تفاصيل حول الأنشطة أو الأعمال أو المواد المعينة التي ستطلبها هذه الجهود. ويعمل النهج أيضاً على ربط أجندة الأعمال والمنهجيات والمؤشرات في المؤسسات المختلفة، فضلاً عن بناء جسور حول القضايا التي لا تقع على عاتق جهة واحدة ولكنها تحظى باهتمام الجميع.

غاية النهج: يجب على المرصد الحضري أن يستجيب إلى الاستخدام الفعلي والمتوقع للمؤشرات والمعلومات في نطاق سياسة معينة في منظومة المرصد.



الخطوة ٥ : تحديد التركيز القطاعي

ينبع التركيز من النهج المتبع، فهو يشير إلى قطاعات أو مجالات يعنى بها المرصد بصورة أساسية.

كما يتم تحديد التركيز بالاستجابة التي يقدمها المرصد الحضري للأولويات أو المشاكل المحلية، حيث ينبغي تحديد ذلك بواسطة العملية الاستشارية التي تتضمن نطاقاً واسعاً من الممثلين والمؤسسات.

ويجب أن يركز المرصد الحضري على الجوانب والقضايا التي يمكن أن تستجيب لها السياسات والتي تتمتع بفرصة للتغيير.

نقاط التركيز: يجب أن يتمتع المرصد الحضري بالمرونة الكافية للاستجابة للأسئلة أو الاحتياجات الجديدة من مستخدمي البيانات أو العملاء. لذا يمكن أن يتغير التركيز أثناء المحافظة على النهج (الطريقة لفهم الموضوع). كما يمكن إضافة مواضيع أو مجالات جديدة إلى التركيز الأول للمرصد إذا ثبت أن لها إمكانية في إنتاج معلومات قيمة. يجب أن يركز المرصد على المجالات أو المؤشرات التي تتوفر بها البيانات.

الخطوة ٦ : اختيار الجهات الرئيسية الفاعلة وتكوين المرصد

السؤال: بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية (العليا)، ما هي الجهات التي سيتم إدراجها في العملية المستمرة للمرصد الحضري؟ ما هي المنظمات التي يمكن أن تساعد المرصد وتقدم الموارد المطلوبة بما في ذلك التمويل والبيانات والوقت؟

يجب أن يتضمن المرصد الحضري ضمن جهاته الرئيسية الفاعلة ممثلين للمجتمع المدني والخبراء في الميادين التي يتم تحديدها، خصوصاً الممثلين من المكتب الوطني للإحصاء. كما سوف يتم تحديد تركيبة اللازم من خلال هدف، وغرض، ومركز نشاط المرصد. كما ينبغي أن يكون هنالك حضور للمؤسسات العامة وصناع القرار المحليين بغية ضمان استخدام المعلومات التي يعدها المرصد الحضري في السياسات.

بيد أن إنشاء المرصد الحضري لا يعني تشكيل مؤسسة جديدة، حكومية أو غير حكومية، بل يجب أن تستضيف جهة قائمة أعمال المرصد.

كما ينبغي أن يشكل المرصد تحالفاً بين أصحاب المصالح المشتركة، وليس جهة واحدة، وذلك بهدف ضمان الفاعلية والاستمرارية.

عينة من أغراض:

- إنتاج المعلومات القائمة على المعرفة لفهم ماهية ووظيفة المدن كنظم اجتماعية اقتصادية واستخدام هذه المعرفة لتحسين السياسات المحلية أو الوطنية.
- تعزيز العمليات الديمقراطية والمشاركة من خلال المشاركة في المعلومات.
- تطوير المناهج والمؤشرات القائمة فيما يتعلق بنوعية الحياة في المدن.
- المساهمة في القضاء على الفقر في المدن من خلال إنشاء معلومات كمية ونوعية.

النهج الممكنة:

- إنتاج معلومات جديدة و/أو تنظيم المعلومات الموجودة عن طريق تنفيذ قاعدة بيانات حضرية وتطوير البيانات الحضرية القيمة.
- توعية المساهمين حول الجوانب الحضرية المتفق عليها عن طريق استخدام المؤشرات والبيانات الحضرية المعالجة في أشكال سهلة الفهم مثل الخرائط وأدوات المساعدة البصرية.
- دعم إستراتيجيات التواصل باستخدام المراجع الجغرافية والمعلومات الإحصائية وإتاحة الترويج للمعلومات بشكل عام.
- توجيه صانعي القرار باقتراح حلول محددة للقضايا الحضرية اعتماداً على معلومات دقيقة وآليات مراقبة.

الخطوة ٧: تحديد مستوى التدخل

السؤال: ما هو نطاق التركيز الجغرافي للمرصد الحضري؟ هل يمكن أن تتداخل أنشطة المرصد مع أنشطة المراكز الأخرى القائمة؟

يشير مستوى التدخل إلى المنطقة الجغرافية التي يعمل فيها المرصد الحضري. ويتم تحديد مستوى التدخل بواسطة المؤسسات المشاركة ونطاق العمل و المشاكل التي يتعامل معها المرصد الحضري.

وينبغي أن يساعد المرصد الحضري ويعمل على تسريع إعداد نظم إنتاج البيانات التي يمكن تجميعها على مستوى مناسب للقيام بالتحليل للجوانب المتداخلة في المدينة. نقاط التداخل: ينصح المرصد الحضري العالمي بأن تعمل المراكز الحضرية على تحديد مستوى التداخل اعتماداً على مدى توفر البيانات، وبالاعتماد على الموارد ونظم المعلومات القائمة، وتوسعة المؤشرات بناءً على ذلك. كما يمكن أن يعمل المرصد الإقليمي بجمع البيانات المتعلقة بالمسائل الخاصة بالمدينة بشكل أولي، على سبيل المثال، ومن ثم التوسع نحو البلديات الأخرى التي تشكل جزءاً من الكتلة الحضرية. كما تساعد المواضيع ومراكز النشاط القطاعي أيضاً في تحديد مستوى التدخل.

الخطوة ٨: تحديد المهارات اللازمة لتحقيق الأهداف

السؤال: ما هي المهارات التي يساهم بها العاملون في المرصد وفي المؤسسات المشاركة؟ هل سيعتمد المرصد على المهارات الخارجية والخبراء الفنيين، وإذا كان الحال كذلك، ما هو المطلوب؟

ينبغي أن تكون حزمة مهارات موظفي وخبراء المرصد الحضري والمؤسسات المشاركة مكتملة لبعضها البعض، وذلك وفقاً للأهداف والنشاط الخاص بالمرصد. كما ينبغي أن يتضمن الفريق الأساسي للمرصد أو (ورشة العمل) موظفين من الخبراء، بما في ذلك من الخبراء الإحصائيين، وفنيي نظم المعلومات الجغرافية، ومحليي البيانات مع المستشارين من الخبراء في ميادين الخدمات والاتصالات. علاوة على ذلك، فينبغي أن يكون هنالك تمثيل لصانعي القرارات وممثلي المجتمع المدني في اللجنة العليا بغية ضمان تحقيق المشاركة والتمثيل واسع النطاق.

نقاط حول التركيز:

- تتبع غالبية المراكز الحضرية طرق (مناهج) متعددة القطاعات في جمع وتحليل المؤشرات الخاصة بمختلف القطاعات والإدارات بالمدينة.
- يمكن للمراكز الحضرية أيضاً أن تركز على مجال واحد أو اثنين مثل الصحة والبيئة ونوعية الحياة، أو تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحضرية أو القضاء على ظاهرة الفقر الحضري.

تكوين المرصد

يجب أن يتكون الفريق الأساسي (لورشة عمل) للمرصد من الطاقم التالي:

- مدير إداري
- رئيس خبراء الإحصاء.
- خبير تحليل بيانات.
- مدخلو البيانات.
- خبير نظم معلومات جغرافية
- خبير إعلامي

الخطوة ٩ : وصف النتائج المتوقعة في شكل مخرجات

السؤال: ما هي مخرجات المعرفة التي سينتجها المرصد؟ من هي الجهات التي يحتمل استخدامها للمخرجات؟

تمثل المخرجات - النتائج - المستخلصة من المرصد الحضري إمكانية استخدامها في دعم عمليات توليد المعرفة الحضرية وصنع القرار.

كما تعمل المراسد الحضرية الأكثر نجاحاً على توليد العديد من المخرجات باستخدام المؤشرات الحضرية. كما ينبغي أن تستجيب المخرجات المولدة إلى طبيعة وأهداف المرصد الحضري ونوع المؤشرات المستخدمة. كما تطرح هذه المؤشرات صورة عن الوضع الراهن ووضع ومعدل التغيير، حيث تطرح معلومات حول الآليات التي تتيح اتجاهات التدخل والتغيير. وبهذا المعنى، فيتم ربطها بعمليات وضع السياسات، بما في ذلك ربطها مع تحقيق الإدارة الأفضل للبرامج والإجراءات.

من جهة أخرى، يعمل المرصد الحضري على تسهيل عملية الإنتاج المتواصل لمجموعات البيانات المتوافقة، بالإضافة إلى تحويلها إلى العديد من المخرجات، وينبغي هنا إنشاء صلة واضحة بين مدخلات ومخرجات المرصد الحضري: أي مجموعات المعلومات والبيانات التي تتم معالجتها بغية تقديم منتجات معرفية جديدة. يجب أن يكون المرصد مرناً بالقدر الكافي لإنتاج مخرجات جديدة يحتاجها مستخدم البيانات.

ولا بد أن يعمل فريق المرصد على تقويم الجهة المتلقية للمخرجات بعناية، فضلاً عن ضرورة إيجاد وسائل بسيطة وفاعلة لإيصال معلوماته ورسائله. كما يختلف استخدام المؤشرات والمعلومات باختلاف الجهات المتلقية لها. علاوة على ذلك، فيجب أن يعمل فريق المرصد الحضري على توضيح أغراض استخدام مخرجات المعرفة سواء لأغراض الاستشارة، أو المشاركة، أو لأغراض أخرى.

نقاط المنتج: ينبغي أن تخدم المخرجات المنتجة بواسطة المرصد الحضري عمليات إعداد السياسات الحضرية المحلية أو الوطنية، بالإضافة إلى عمليات صنع القرار. ويجب أن يرتبط تركيز المرصد بالقضايا الحضرية القائمة، الأمر الذي يعمل على طرح معلومات حيوية تؤثر بصورة مباشرة على العمليات ذات الصلة.

مهارات العاملين:

- تتطلب المراسد التي تعمل في القضايا المتداخلة وجود طائفة واسعة من المختصين في كل من الميادين التي تعمل بها.
- تتمثل الحاجة لوجود خبراء الإحصاء في جمع وتحليل البيانات.
- تبرز أهمية خبراء نظم المعلومات الجغرافية في معالجة بيانات الموقع الجغرافي والقيام بالتحليل القطاعي، علاوة على إقامة ورش مشاركة تستخدم أدوات وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية.
- تبرز أهمية خبراء الإعلام في نشر نتائج العمل وإعداد تقارير عالية الجودة.
- يجب أن يتضمن المرصد أيضاً موظفين ممن يتمتعون بمهارات التفاوض والذكاء السياسي للمساعدة في تيسير العمل.

مخرجات المراسد الحضرية:

- يمكن أن يتم استخدام نتائج المعلومات لتحسين الأداء العام للمدينة أو أداء العاملين في القطاع المحدد المعني.
- ينتج المرصد الحضري الدراسات، والتقارير، والخرائط، والصحف، والمستندات السياسة الموجهة، وقواعد البيانات، ومنتجات المعلومات الضرورية للوصول إلى الأهداف.
- يمكن نشر المعلومات من المرصد بواسطة العديد من الوسائل بما في ذلك إعداد التقارير الربع سنوية أو السنوية، أو المقالات، أو الدراسات، أو المصققات، أو البروشورات، أو الشبكات الإذاعية أو الهاتفية.
- تتضمن أحدث المخرجات التي أنتجتها المراسد الحضرية كلاً من الأقراص المدمجة سي دي و دي في دي و المواقع الإلكترونية والمنتديات الهاتفية والرسائل الإلكترونية.

التخطيط للاستدامة:

تكون المراسد الحضريّة مستدامة عندما:

- يكون هنالك التزام سياسي واضح من الحكومة الوطنية والسلطات المحلية بنجاحها.
- يتم إنشاؤها من خلال عمليات مشتركة تتضمن المساهمين المحليين بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى.
- يكون هناك التزام مالي من قبل العديد من المساهمين بصورة واضحة ومنظمة.
- يتم بذل جهود لبناء الوعي والتوافق في الآراء بين كل المعنيين.
- تكون هناك قدرات وقيادات كافية. وعادة ما تتضمن المراسد الناجحة وجود نموذج من المؤسسات أو الأفراد (أبطال).
- ينبغي أن تتضمن مقترحات تأسيس المراسد الحضريّة الجديدة عمليات تقويم أخطار الاستمرارية المحتملة في كل من الميادين المذكورة أعلاه.

الخطوة ١٠: خطة الاستدامة

السؤال: هل يقوم المرصد بدعم المؤسسات المحلية جيدة الإعداد؟ هل يلتزم شركاء المرصد باستقراره المالي الآن وفي المستقبل؟

لضمان الجدوى طويلة المدى للمرصد الحضري، فإن وجود الدعم المؤسسي والمالي المناسبين يعتبر أمراً ضرورياً.

يتضمن الدعم المؤسسي التزام الحكومة المحلية والوطنية بالتالي:

- المصادقة على المرصد
- إيجاد روابط أفقية مع مختلف الإدارات أو الوحدات باعتبارها جهات محتملة لاستخدام البيانات و جهات مشاركة.
- ضمان استخدام المعلومات لتعزيز عمليات صنع القرار وصياغة السياسات.

كما ينبغي أن يشارك المرصد الحضري المؤسسات التي يمكن أن تقدم الدعم الفني والمؤسسي لعمليات جمع البيانات، مثل مكاتب الإحصاء الوطنية ومراكز البحوث الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

وفي مرحلة الاقتراح، يجب على فريق المرصد الحضري إعداد خطة واضحة لإطار العمل التنفيذي بحيث تتضمن مواعيد زمنية واضحة ومجدية، فضلاً عن آليات التوصيل لضمان الالتزام المؤسسي.

وإلى جانب الاستدامة المؤسسية على صعيد المخرجات، فيمكن لإدارة المرصد التركيز على حقيقة أن المرصد سيعمل على إحداث التغيير وإضافة قيمة إلى الجهود القائمة لجمع البيانات واتخاذ القرارات وذلك بغية الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الحيوية المشاركة.

يتطلب الدعم المالي توفير التمويل اللازم للعمل اليومي للمرصد من قبل واحد أو أكثر من أصحاب المصالح المشتركة أو المساهمين. كما أن وجود إستراتيجية تمويلية جيدة سيعمل على ضمان توفر الموارد لكافة النفقات المتوقعة، بما في ذلك تعيين خبراء لتقديم المهارات والمدخلات الضرورية. ويمكن تأمين الدعم المالي من خلال مخصصات الموازنة الحكومية لبرنامج ثلاثي أو خمسي أو من خلال المنح التي يقدمها الشركاء. كما ينبغي أن تعمل المراسد الحضريّة الوطنية على تشجيع وتسهيل إعادة تطبيق المراسد الحضريّة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار خطط استراتيجيتها وإمكانية خلق شراكات محلية وخطة الربط الشبكي لضمان تحقيق مشاركة الجهات المحلية الفاعلة.

« الفصل الثالث

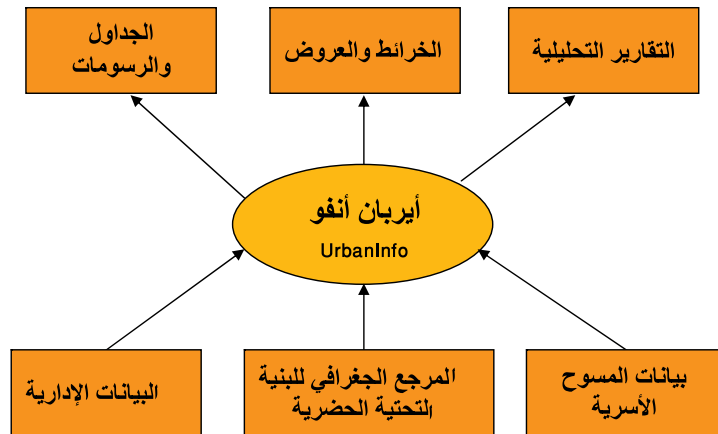
ربط البيانات والمعلومات لدعم اتخاذ القرار

إن السياسة والتخطيط الحضري الجيدة هي نتاج المعلومات الصادقة والدقيقة والمحدثة التي تقدم في شكل يمكن لصناع القرار الرجوع إليه وتطبيقه. كما يصف هذا الفصل الأدوات والطرق التي يمكن أن يستخدمها المرصد الحضري لتوصيل المعلومات التي يعدها لضمان تكامله الديناميكي في عملية صنع القرارات الحضرية.

وسيلة أفضل لجمع ومعالجة البيانات:

المعلومات الحضرية (UrbanInfo)

تتطلب المعلومات الأفضل وجود تكنولوجيا أفضل يمكن من خلالها تخزينها، وعرضها، ونشرها. كما يوجد عامل رئيسي وهام يساهم في محدودية الأثر للعديد من المشاريع التي تجمع مكونات بيانات كبيرة، ألا وهو الإنشاء التقليدي لقواعد البيانات المحددة لمشاريع معينة. وفي العديد من الحالات، تعمل المجموعات على جمع البيانات، وإعداد التقارير، وإطلاق المشروع، في حين لا تتم المحافظة على قاعدة البيانات أو أنه لا يتم تضمينها في النظم المؤسسية المحلية ولذا تصبح غير ذات علاقة بعد فترة زمنية قصيرة.



ويتمثل المنهج البديل هنا في استخدام قاعدة بيانات معالجة للسماح للمرصد الحضري بوضع نظام لجمع وتخزين البيانات وإعداد التقارير. كما تعرف أية قاعدة للبيانات بأنها بيئة ديناميكية يمكن أن تعمل على إنتاج طائفة من مخرجات المعلومات لأغراض استخدامها بواسطة المخططين وصانعي القرار على المستوى المحلي. كما يتم جمع البيانات بصورة مستمرة لمختلف المشاريع، ومن ثم تخزينها وتصنيفها وتحليلها ونشرها بمختلف الطرق لتحقيق متطلبات مختلف مستخدمي البيانات.

كما يمثل برنامج (UrbanInfo) المعلومات الحضرية التابع للمرصد الحضري العالمي قاعدة بيانات تتيح الاستعادة السريعة والسهولة للمعلومات بشكل سهل للمستخدم. يقوم برنامج (UrbanInfo) بتخزين البيانات الجغرافية والنوعية حول المؤشرات التي يتم اختيارها من قبل المستخدمين بالإضافة لتحليل المعلومات وفقاً للاتجاهات المختارة، وإعداد جداول ورسوم بيانية وخرائط في العروض الشخصية علاوة على التقارير التحليلية. كما يتوافق البرنامج مع معظم نظم قواعد البيانات. كما يمكن للمرصد الحضرية التي تتبنى هذا الأداة الاستفادة من المعلومات الإحصائية العالمية المجهزة هذا البرنامج بها، والتي تم جمعها وتحليلها بواسطة المرصد الحضري العالمي. كما يمكن لهذه المعلومات من أن تساعد المرصد في ربط المؤشرات أو لافتراض المقارنات بالبيانات من المدن و البلدان الأخرى حول العالم.

ويسهل استخدام أيربان أنفو (UrbanInfo) لاحتياجات عمل المرصد الحضري على المستوى المحلي أو الوطني، وباستخدام المؤشرات المحلية. كما يقدم المرصد الحضري العالمي للمرصد الحضرية الجديدة برامج (أيربان أنفو) ونظم المعلومات الجغرافية لمساعدتها على البدء في العمل.

استخدام المؤشرات في استراتيجيات الاتصال العام:

إن أي نظام للمؤشرات الحضرية يعمل على خلق العديد من الطرق للتواصل مع الجمهور، وعلى المدى البعيد، زيادة الوعي العام بوضع المدينة فضلاً عن إنشاء معيار الثقة فيما يتعلق بأنظمة المراقبة التي تعمل على تقويم قدرة الحكومة المحلية على تقديم الخدمات. ووفقاً للدراسة الأولية التي أجريت بواسطة المرصد الحضري الإقليمي في فانكوفر، فإن (القياس يكون له معنى، بيد أنه وفي حال عدم اتخاذ الخطوات المناسبة والعمل، فلن يؤدي ذلك إلى أي تغيير).

وبغية التأثير على التغيير، فيتوجب على المرصد الحضري في بادئ الأمر وضع إستراتيجية اتصال يمكن من خلالها تحقيق التسويق الفاعل للمؤشرات المحددة التي يقوم المرصد بناء عليها بجمع ونشر البيانات. كما ينبغي جمع المساهمين والمواطنين وتحفيزهم بواسطة المؤشرات، كما أن المؤشرات يجب أن تعكس القيم العامة، فضلاً

عن ضرورة اتسام الرسائل المرتبطة بها بالبساطة. أما الخطوة التالية، فتتمثل في إعداد منتجات مجدية والتي من شأنها العمل على إيصال تعقيدات القضايا الحضرية التي تتضمنها المؤشرات لمختلف الجهات المتلقية لها دون المبالغة في تبسيط الرسائل، في حين تتمثل الخطوة الثالثة في تحقيق المشاركة الناجحة للعامة في عمل المرصد من خلال إستراتيجيات الاتصال المتنوعة.

تتضمن الأمثلة حول إستراتيجيات الاتصال الناجح التالي:

- في البرازيل: قام **مرصد كورتيبيا بنشر** نتائج بياناته الأولية حول بعض مؤشرات الهدف الإنمائي للألفية والبيانات الأخرى المتعلقة بالفقر من خلال الصحف المحلية وورش العمل والموقع الإلكتروني للمدينة.
- في جنوب إفريقيا: قام **المرصد الحضري الوطني** بنجاح بطباعة ونشر نتائج عمله في تقرير حالة المدن، وذلك من خلال الصحف الوطنية وورش العمل العامة. كما يمكن لأي مرصد حضري من الأخذ بعين الاعتبار لفكرة إعداد تقارير مماثلة تقدم إفادات للسكان حول نتائج ونوعية الخدمات والصحة العامة في المدينة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- يعمل **مرصد أحمد أباد الحضري** في الهند على استخدام بطاقات تقاريره الحضرية ومراكز موارد المجتمع لنشر المعلومات لسكان المدينة - وبصفة خاصة سكان الأحياء الفقيرة.
- قام **المرصد الحضري في ناكورو** - كينيا بنشاط كبير إلى حد ما في طباعة نتائجه. كما تمت طباعة نتائج تحليل المسح الميداني حول أولويات التنمية الحضرية ومتطلبات الحصول على المعلومات فيما يتعلق بقضايا التنمية الحضرية، فضلاً عن نشر هذه النتائج وتوزيعها على المساهمين، وكما تم إدراج هذه النتائج ضمن الموقع الإلكتروني:

<http://www.nccr-north-south.unibe.ch/documents.asp>

علاوة على ذلك، فتتوفر قاعدة بيانات (ناكينفو) Nakinfo على أقراص مدمجة يمكن للمنظمات والأفراد استخدامها لدى توفر أجهزة الحاسب الآلي. وقد تم تحميلها في مواقع عامة حيث يمكن الحصول عليها مجاناً وأيضاً في مراكز المعلومات التجارية مثل سايبر كافية. هذا هو التداخل الأساسي بين المشروع والمستخدمين من الأفراد.

وتعمل المراكز الحضرية الوطنية والإقليمية والمحلية على (سرد القصة السليمة) من خلال إشراك طائفة من المساهمين بمختلف المهارات والمعارف في مجال تطوير مؤشرات ذكية. كما يمكن أن تقوم المؤشرات على أجندة المؤثر والمؤثر والأهداف الإنمائية

للألفية، بيد أنه ينبغي أيضاً أن تكون محددة بالسياق المحلي وأن يتم وضعها بواسطة مشاركين محليين. علاوة على ذلك، ومن خلال العمل المشترك، فبإمكان العاملين المحليين تحقيق غاية هامة لعملية تنمية المرصد الحضري: وهي مساعدة المشاركين في بناء مهاراتهم المهنية وسعيهم إلى تحسين نوعية البيانات وكيفية استخدامها في عمليات صياغة السياسات، والمراقبة، والتقويم، وهو الأمر الذي سيقود حتماً إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة وتعزيز المصداقية العامة.

وضع البيانات في خرائط للمزيد من الفهم:

إن الرؤية الجغرافية - الخرائط والتحليل الموقعي للبيانات يجعل البيانات أكثر سهولة للمستخدم ويمكن أن يوفر ذلك طريقة فاعلة لتوضيح القضايا الحضرية لصناع القرار والمواطنين، وتتطلب أية سياسة حضرية جيدة أو أية عملية تخطيط حضري جيد الحصول على المعلومات السليمة حول أوضاع المواطنين، في كافة أنحاء المدينة. كما تفتقر غالبية المدن في البلدان النامية والبعض في أنحاء أخرى من العالم إلى المعلومات الدقيقة والسليمة. بيد أن الوسائل الحديثة مثل (نظم المعلومات الجغرافية) وأنظمة الاستشعار عن بعد توفر للمرصد الحضرية معلومات جيدة لدعم عمليات جمع ونشر البيانات.

نظام المعلومات الجغرافية هو نظام لإدارة وتحليل وعرض المعرفة الجغرافية، والذي يتم عرضه باستخدام سلسلة من حزم المعلومات مثل الخرائط والرسومات البيانية ومجموعات المعلومات الجغرافية و نماذج تدفق المعلومات ونماذج البيانات ودليل المعلومات.

كما يمكن للمرصد الحضرية التي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية تطوير العديد من القدرات مثل:

- سيناريوهات التخطيط المرئي وأثرها على السكان المحليين.



- الحصول السريع على المعلومات وترجمتها في خرائط سهلة الفهم.
- أنماط التحليل في مختلف مواقع المدينة، مثل تحديد المواقع الأكثر تضرراً بالفيضانات.

إن وجود الخرائط والبيانات القطاعية الأخرى يمكن أن يساعد في تحديد مستوى تدخل المرصد الحضري، مع وجود الخرائط الرقمية والوحدات القطاعية عالية الجودة في المستوى المناسب لنوع البيانات التي تم تجميعها، حيث يمكن للمرصد الحضري أن يخلق قاعدة بياناته المرئية الخاصة.

إعداد مؤشرات ذكية للمرصد الحضري

في إبريل/ نيسان من عام ٢٠٠٦م، عقد المرصد الحضري الإقليمي بفانكوفر في كولومبيا البريطانية - كندا - ورشة العمل العامة الثانية لمناقشة مؤشرات الاستدامة الاجتماعية وذلك ضمن ثمانين قضية ذات الأولوية في إقليم المدينة، ألا وهي: تحقيق قابلية التحرك المستمرة - تجاوز الفقر - بناء اقتصاد إقليمي حيوي - تشجيع الحكومات على الاستدامة - بناء المجتمع - الحصول على بيئة طبيعية يمكن التكيف معها - خلق نظام غذاء مستدام - تشجيع الفن والثقافة و المجتمع - كما استغرق عمل مجموعات الدراسة لكل من الأولويات الثمانية ستة أشهر لوضع مؤشرات يمكن من خلالها قياس التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإقليمية. كما كشفت قوائمهم وجود نطاق واسع من المفاهيم حول أفضل الطرق للحصول على المعلومات الحضرية، وباستخدام مؤشرات تعتمد على الإحصاءات الحكومية والمسوح الجديدة وبيانات المراقبة وتقارير المنظمات.

وقد خلص الحوار الحيوي الذي عقب عرض المؤشرات المقترحة إلى نتيجة هامة: في حال كان الهدف ربط هذه المؤشرات بالسياسة والتسويق، فينبغي أن تكون هذه المؤشرات ذكية - محددة، وممكنة القياس، وممكنة التحقيق وواقعية، وفي الوقت المناسب. علاوة على ذلك، وبغية ضمان ارتباطها بالمجتمع: يجب أن تتسم هذه المؤشرات أيضاً بصفات التحفيز، والتعبئة، وذات سحر خاص. كما توصل المشاركون في ورشة العمل (الذكاء في المؤشرات) إلى أن هذا الأمر يعني التركيز على المؤشرات التي تتناسب مع اهتمامات واحتياجات المجتمع، بحيث تتم صياغتها بطرق تشجع الجهات السياسية على اعتمادها. كما أشار السيد مايكل ماكنايت، أحد المشاركين في الورشة (كل المؤشرات تخبرنا عن قصة، لكن لا تشير كافة المؤشرات إلى قصة الحقيقة - القصة التي تؤدي إلى التغيير والحركة).

المصدر: مرصد فانكوفر الإقليمي (توسيع رؤيتنا) نتائج المؤشرات المستدامة لعملية دراسة المجموعة الحضرية الإقليمية بفانكوفر أبريل/ نيسان ٢٠٠٦

وقد تمكن المرصد الحضري المحلي في ناكورو - كينيا، على سبيل المثال من استخدام قاعدة بياناته الخاصة (ناك أنفو) Nakinfo لتوضيح الجوانب الحضرية من خلال الخرائط والتأثير على التغيير الحضري (طالع الإطار ص ٣٦). كما يمكن للمرصد الحضري المحلي أن يكيف قدرات نظم المعلومات الجغرافية في (إيربان انفو) لاستخدامه الخاص. أما في المغرب، فتعمل وزارة الإسكان مع المرصد الحضري العالمي لوضع (مرصد حضري للأحياء الفقيرة) ضمن إطار عمل الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية ١١ - مبادرة مدن خالية من الأحياء الفقيرة - حيث سيكشف المرصد تقنيات جديدة تتضمن الاستشعار عن بعد باستخدام صور فوتوغرافية هوائية وصور أقمار صناعية لتقويم حجم التنمية في الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى من البلاد.

قاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية في المرصد الحضري في ناكورو (ناكينفو)

يتضمن (ناكينفو) حوالي ٤٠ طبقة معلومات في مختلف قضايا التنمية والتي تم جمعها خلال تمرين تخطيط تشاركي تضمن أعضاء منظمات المجتمع. وبغية تطوير قاعدة بيانات (ناكينفو)، قام المشاركون بوضع خريطة لمواقع توفر المياه ونوع السكن وبؤر الجريمة والقضايا الأخرى في مدينة ناكورو في كينيا.

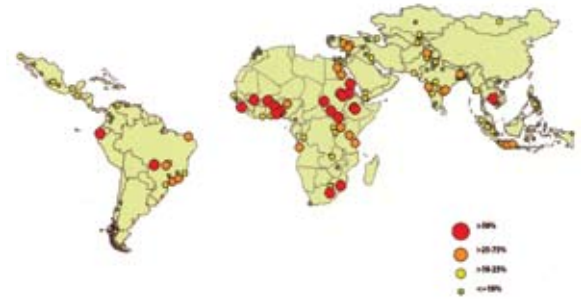
كما تم إكمال ذلك بواسطة معلومات من البلديات والسلطات المحلية ذات الصلة. يقوم المرصد الحضري المحلي الآن بجمع بيانات إضافية حول توفر التعليم وتصور سكاني مفصل والذي سيتم تضمينه في (ناكينفو).

يوضح هذا المنظر لناكورو مدى الفقر والافتقار لعمليات الصرف الصحي في ناكورو، حيث استخدم المرصد الحضري المحلي خريطة الفقر التي تم وضعها بشكل مشترك والتي تتضمن أيضاً المعلومات الرقمية خطوط تصريف المجاري والتي تم الحصول عليها من سجلات البلدية.

كما يتضح هنا بأن معظم المناطق الفقيرة (باللون البرتقالي) ليست مشمولة بنظام الصرف الصحي التابع للبلدية (باللون الأحمر).

كما أن هذه البيانات بالإضافة للمعلومات الأخرى حول العمليات غير القانونية للتخلص من المخلفات قد دفعت مسؤولي المدينة إلى إعادة تنظيم عمليات جمع النفايات الصلبة.

نسبة الأسر الغير متصلة بصرف مجاري محسن، ٢٠٠٣م



نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد



برنامج نظم المعلومات الجغرافية الذي يتضمن ١٠٠٠ مدينة

بغرض ترويج استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتحسين الحكومات الحضرية والتخطيط في المدن النامية والانتقالية، قام المرصد الحضري العالمي بإنشاء برنامج نظم المعلومات الجغرافية لـ ١٠٠٠ مدينة. يقدم البرنامج مجموعة نظم المعلومات الجغرافية وحزم التدريب المتصلة بها للمؤسسات مثل السلطات المحلية والمشاركين الآخرين في عملية التنمية الحضرية. كما تتضمن الحزم نماذج لمراقبة وتحليل المعلومات الحضرية، بالإضافة لمعلومات حول كيفية ترجمة النتائج إلى سياسة محلية. ولدى تزويد صناع القرار بمعلومات دقيقة وواقعية، فسوف يساعد هذا البرنامج المدن من تحديد القضايا ذات الأولوية والانتباه إلى أكثر الجوانب المهمشة في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن يكمل هذا الجهد مبادرات أخرى داخل المدن والرامية لتحسين عمليات التخطيط والحكم وتعزيز الإدارة البيئية في المدن.



<< الفصل الرابع

دليل بقاء المرصد الحضري: المشاكل التي يجب تجنبها

هنالك إمكانية لأن تصبح المراصد الحضرية مؤسسات راسخة تعمل على توليد البيانات والمشاركة في دعم السياسات والممارسات الحضرية لسنوات عديدة. كما يتطلب نجاح المراصد الحضرية بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من التفكير الإستراتيجي الحضري وعمليات التخطيط، فلا بد من تصميمها وإدارتها بعناية أو أنها ستواجه خطر التلاشي. علاوة على ذلك، فقد فشلت العديد من المراصد الحضرية في أن تصبح مورداً حيوياً لمدها أو بلدانها، حيث عادة ما كان يعزى ذلك إلى المشاكل التي تنشأ في بداية العملية. فيما يلي قائمة تحدد بعض المشاكل العامة التي تواجهها المراصد الحضرية وقد تم تقديمها لمساعدة المجموعات الجديدة للبدء بطريقة سليمة.

عدم وجود مهمة أو رؤية أو أهداف واضحة :

يعتمد نجاح المراصد الحضرية على أي مستوى على وضعها وعملها ضمن هدف واضح يتم الوصول إليه بواسطة كافة المشاركين. خذ وقتك في كل مراحل وضع الهدف والرؤية البعيدة المدى والهدف الواضح الصلب للمرصد الحضري للعمل كفريق ملتزم في بداية العملية.

الافتقار للدعم السياسي :

يعتبر دعم القيادة السياسية والإدارة العليا أمراً حيوياً لنجاح أي مرصد حضري، حيث وجد المرصد الحضري العالمي أن الدعم السياسي عادة ما يكون قوياً في البلدان حيث يتم إنشاء المراصد الحضرية بواسطة الجهات الحكومية. بيد أن المبادرات التي يتم إنشاؤها بواسطة المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية يكون لها دعم أقل من الحكومات. أما بالنسبة للمراصد الحضرية والتي لا تخضع لتنسيق أو إدارة الحكومة المحلية، فيكون ربط المؤشرات بأجندة العمل التي تعمل على ربط القضايا وتوفير خطوات إيجابية لتحسين المجتمعات أمراً هاماً للحصول على دعم سياسي. والمراصد التي تدعم بواسطة شخص واحد - بطل سياسي - يجب أن تبحث فوراً عن دعم سياسي من المؤسسات الأخرى حتى لا تتلاشى عند نهاية مدة الداعم السياسي الأول لها.

الافتقار للتمويل المالي المستمر والدعم المؤسسي :

بصرف النظر عن أهمية البيانات الحضرية التي يجمعها المرصد والتقارير التي يعدها

حولها، بيد انه ليس بإمكانه تقديم منتجات عالية الجودة وتحقيق أهدافه دون الحصول على التمويل والدعم المؤسسي من الشركاء. كما ينبغي على كافة منسقي المرصد الحضري تقويم مخاطر الاستمرارية التي يواجهونها بعناية لدى إعداد مقترحاتهم وخططهم الرامية للحد من هذه المخاطر. وخلال فترة إنشاء مرصد حضري جديد، يتوجب على الشركاء إعداد دراسة واضحة لسلامة المشروع، وذلك في ضوء البيئة المؤسسية الفريدة لمدنهم.

المؤشرات التي لا ترتبط مباشرة بالاهتمامات المحلية

لكي تكون الخطة ناجحة ومستمرة، فلا بد من أن يكون مفهوم ومؤشرات المرصد عملية ومرتبطة باحتياجات كل من المجتمع و صناع القرار المحليين فيه. كما توجد العديد من المراسد الحضرية في المدن والبلدان التي تواجه تحديات في إدارة مناطقها الحضرية في ظل وجود شح كبير في الموارد، حيث لا يمكنها استثمار مواردها المحدودة في جمع معلومات غير مفيدة. من جهة أخرى، فيمكن القول جداً بأن أبرز نتائج عملية التخطيط قد تمثلت في الربط الواضح بين عملية المؤشرات وسياسة محددة أو أحد ميادين التخطيط في كل مرصد حضري. لقد ساعدت هذه العملية في تحريك الاهتمام بالمؤشرات وقيمتها كأداة تخطيطية بين المسؤولين والمشاركين الآخرين. كما أثبت إطار العمل العالمي للمراقبة والذي تم وضعه بواسطة المرصد الحضري العالمي بأنه دليل ومرجع في تحويل المؤشرات الحضرية إلى المستوى المحلي.

كثرة المؤشرات الحضرية :

لقد وضعت بعض المراسد الحضرية آليات مراقبة بأكثر من ٢٠٠ مؤشر تغطي نطاقاً واسعاً من الجوانب الحضرية، وقد أثبتت التجربة أن نظام المراقبة للمرصد الحضري يجب أن ينحصر في عدد قليل من المؤشرات، بحيث يستجيب إلى التركيز الأساسي للمرصد. يجب أن تكون هذه (المؤشرات الرئيسية) قابلة للقياس وواقعية ومتصلة بالسياسة.

عدم وجود مردود واضح واستراتيجية تواصل جيدة :

إن العمل الشاق الذي تقوم به المراسد الحضرية لجمع وتحليل البيانات الحضرية لن يكون معروفاً طوال فصله عن المنتجات المبتكرة، والسهولة، والناבעة من الاحتياجات. كما ينبغي أن تتضمن أولى العمليات التي ينفذها الشركاء في المرصد الحضري إجراء نقاش مفصل حول المنتج الفعلي للمرصد الحضري، وكيف سيقوم الشركاء بإيصاله. بيد أنه وفي ظل غياب المخرجات القوية والملموسة، فسوف يتلاشى الدعم الاجتماعي والمالي والسياسي للمرصد بسرعة كبيرة.

الافتقار للتنسيق بين الجهات العاملة :

يركز هذا الدليل على أهمية التعاون في عمل المرصد الحضري والمحافظة عليه. كما يعني التعاون الفعلي والعمل سوياً لتحقيق أهداف المرصد، وليس تعيين جهات كبيرة داعمة لا تلتزم بتوفير الموارد البشرية والوقت اللازم للمساعدة في تنفيذ العمل. كما ينبغي أن يكون كافة الشركاء بما في ذلك ممثلي الحكومة والعاملين في المنظمات المحلية والجمهور العام ملمين بمسؤولياتهم تجاه المساهمة المستمرة للمرصد الحضري الذي يدعمونه. علاوة على ذلك، يجب أن يعتني منسقو المرصد بخلق توقعات واقعية و خطة عمل تناسب الاحتياجات الخاصة بالمشاركين.

الافتقار للاستثمار في التدريب :

تتمثل نقطة الضعف الأساسية في عمل نظم المراصد والمؤشرات الحضرية في الصعوبة التي يواجهها الموظفون الحكوميون والمشاركون الآخرون في تنفيذ واستخدام العمليات المطورة. كما ينبغي أن يتلقى كل من المديرين على المستوى الأعلى والمتوسط والموظفين الفنيين التدريب حول الأمر الذي تسعى له المؤشرات والمرصد وكيفية مساعدة الأدوات لهم في عملهم. علاوة على ذلك، فهناك ضرورة للتدريب خلال المراحل الأولى من عملية التنفيذ كما خلال المراحل اللاحقة. كما يتمثل التحدي الأساسي في تغير طاقم الموظفين، وخاصة الإداريين الكبار، في المدن الأمر الذي يتطلب مواصلة الجهود التدريبية.

ملخص :

لقد أخفقت الأدوات القائمة لوضع السياسة الحضرية في كل من البلدان النامية والمتقدمة بشكل كبير في تقديم صورة حقيقية للمدينة وكيفية عملها، حيث تفتقر العديد من المدن إلى الوسائل اللازمة لفهم العلاقة بين السياسة والمخرجات والمؤشرات الحضرية للعلاقات بين الأداء في القطاعات المنفصلة والنتائج الأوسع للتنمية



الاقتصادية والاجتماعية، كما توجد بضع المدن وهي التي تملك الأدوات اللازمة لتوليد البيانات الحضرية على المستويات الفرعية من المدينة بغية إعداد سياسة مكافحة فقر والحصول على المعلومات الكافية حول احتياجات مختلف المجموعات.

يمكن للمرصدين الحضريين أن تسد فجوة المعلومات الهامة في المدن عن طريق خلق الشراكات لتطوير المؤشرات ولجمع وتحليل البيانات وتوصيل المعلومات بطريقة تقابل احتياجات المواطنين وصناع القرار في المدن. كما تعمل المرصدين الحضريين بمثابة موقع مؤسسي للمراقبة، فهي تعمل كنقاط اتصال لنظم المراقبة الحضرية القائمة على المؤشرات، حيث يتم إنشاؤها في أحد مكاتب أو دوائر الحكومة المركزية، أو إدارة في المدينة، أو منظمة غير حكومية أو جامعة. علاوة على ذلك، فيتمثل الهدف الرئيسي للمرصدين الحضريين في تعزيز عمليات جمع وإدارة البيانات الحضرية لدعم تطوير سياسات واعية أفضل.

وبدلاً من تلبية اهتمام قطاع واحد، فتقوم المرصدين الحضريين بمد جسور للربط بين الاهتمامات والأعمال لمختلف القطاعات ذات الصلة بالتنمية الحضرية، بما في ذلك السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. كما ينبغي أن يكون هنالك حضور لصناع القرار بغية ضمان الاستخدام الفاعل لمنتجات المعلومات والخطط لأغراض المصلحة العامة، إلى جانب ضرورة وجود حضور للعامة لضمان تمثيل الخطط لمصالح كافة المساهمين وأصحاب المصالح المشتركة. كما تعني عملية المراقبة هنا إطار عمل للمحاسبة والمصادقية.

يتم تنسيق عمل نظام المرصد الحضري من خلال المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والذي يعمل أيضاً على تقديم مساعدة فنية للمساهمة في إنشاء مرصدين جديدين على المستوى المحلي والوطني. يجب على مجموعات المرصدين الحضريين الجديدة الاتصال بالمرصد الحضري العالمي في مرحلة التخطيط المبكر للاستفادة من عمل الآخرين ولتلقى أدوات إدارة المعرفة الهامة والمساعدة الفنية لاستخدامها في مراحل البدء والتطوير التنظيمي للمرصد بالإضافة لاستخدامها في العمليات المتواصلة لإعداد المؤشرات وعمليات المراقبة.

معلومات الاتصال:

(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل)

هاتف: ٧٦٢٣٠٥٧ / ٧٦٢٣١٦٨ - ٢٠ - ٢٥٤ فاكس: ٧٦٢٣٠٨٠ - ٢٠ - ٢٥٤

فرع نظم المراقبة المرصد الحضري العالمي

ص ب ٣٠٣٠ نيروبي ٠٠١٠٠ كينيا

البريد الإلكتروني: gou@unhabitat.org

الموقع الإلكتروني: www.unhabitat.org/programmes/guo

<< الملحق ١

إستراتيجية المرصد الحضري العالمي لبناء القدرات المحلية

بالإضافة إلى مساعدة الجهات المحلية والوطنية في إنشاء المراصد الحضرية، فيعمل المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أيضاً على مساعدة البرامج الأوسع التابعة للدول والرامية إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية والوطنية والشركاء الآخرين لمراقبة وإدارة التنمية الحضرية من خلال عمليات جمع البيانات القائمة على المؤشرات.

كما يقدم المرصد الحضري العالمي الدعم لرفع القدرات المحلية في ثلاثة مجالات رئيسية بغض النظر عن المساعدة المقدمة لإنشاء المراصد الحضرية:

المجال (١) : خطط العمل الموجهة من الدولة

يعمل المرصد الحضري العالمي مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث، والقطاع الخاص بغية إعداد وتنفيذ خطط عمل طويلة المدى لتعزيز القدرة الوطنية على إنتاج بيانات حضرية أفضل، بما في ذلك المؤشرات لمراقبة الأهداف الإنمائية للألفية. كما تم تصميم هذه الخطط كاستجابة إلى الاحتياجات والمشاكل الفعلية التي تحدث بواسطة شركائنا والتي تضع في اعتبارها الهياكل المؤسسية القائمة والقدرات المتوفرة لإنتاج ومراقبة البيانات الحضرية.

المجال (٢) : تحسين صناعة القرارات والحكومات المحلية

تهدف خطط العمل لجعل عملية وضع المؤشرات وجمع البيانات جزءاً أساسياً من عمليات التخطيط المحلي ووضع السياسات. نحن نساعد الوكالات المحلية لاستخدام المؤشرات في صياغة السياسات، وإجراء تقييم في نصف الفترة لبرامجهم، وتحديد جوانب المشاكل واستهداف الموارد. كما أننا نروج للنشر العام للبيانات مما يتيح للمواطنين الفهم الأفضل للمشاكل ولكي تكون الحكومات المحلية محاسبة على النتائج التي تتوصل لها.

المجال (٣) : المعلومات المكانية المصنفة

من خلال خطط العمل التي تعدها الدولة، يقوم شركاؤنا بتطوير إستراتيجيات لجمع المعلومات المنتشرة بحسب المواقع الجغرافية داخل المدينة، على سبيل المثال، بحسب الأحياء والمناطق. كما تعد هذه المعلومات حيوية لدعم المخططين في تحديد الموارد المحدودة للمناطق الأكثر حاجة لها، كما يمكن للبيانات المتوسط إخفاء مشكلة الفقر الحضري وعدم المساواة فيما يتعلق بخدمات محددة.

ومن خلال تنفيذ برنامج مراقبة الفوارق الحضرية، يضع المرصد الحضري العالمي أدوات منهجية وطرق عملية لمراقبة الاختلافات داخل المدينة. يقدم المرصد الحضري العالمي المساعدة للمراصد الحضرية في مختلف جوانب عمليات مراقبة أشكال عدم المساواة والتي تتضمن تصميم إطار العينات، وتحديد أولويات التحليل بما في ذلك في ميادين الاستبيان للأسر المعيشية وعلى مستوى المجتمع، وإعداد الخرائط، وجمع وتحليل البيانات.





جائزة المدينة
Al Madinah Award



الموئل



لمزيد من المعلومات.. الاتصال بالمرصد الحضري العالمي

الموئل ص.ب ٣٠٠٣٠ نيروبي، كينيا

البريد الإلكتروني: gou@unbabitat.org